الأمم المتحدة

A/63/PV.56

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥٦**

الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كويا (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/63/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الآنسة أليبيت (تونغا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ وهي: بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وجزور كوك وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبلدي، مملكة تونغا. ونرحب بفرصة المساهمة في هذه المناقشة فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس الأمن والبند ١١١ من جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

أود أن أشيد بالممثل الدائم لكوستاريكا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/63/2) بالنيابة عن أعضائه.

عندما شرعنا في إصلاح مجلس الأمن كانت هناك رؤية لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر أهمية. وينبغي له أن يرتقي إلى مستوى حقائق القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر حتمي، بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بزيادة عبء عمل المجلس والضغط على طاقته.

في عام ٢٠٠١ تعهد الأمين العام بنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، وبالتحديد تشجيع مجلس الأمن على النظر في آليات ابتكارية كالإنذار المبكر أو حالات الوقاية التي استرعت الدول الأعضاء انتباه المجلس إليها.

وهناك آراء مفادها أن هناك تهديدات مفاجئة للسلم والأمن الدوليين مثل تغير المناخ لا ينبغي تناولها من جانب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-61153 (A)

مجلس الأمن مما يحرمه من الدور الأساسي الذي أناطه به الميثاق، ويتناقض بوضوح مع ذات روح عملية الإصلاح الجارية. إن مجلس الأمن ليس الجهاز الوحيد المختص ولكن لديه ولاية أيضا لتناول المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية البالغة لجميع أجهزة الأمم المتحدة أن تقوم بولايتها المنوطة بها.

لذلك فإن الحل ليس في تحديد نطاق عمل المجلس. فزيادة عبء عمل المجلس انعكاس للأوقات المتغيرة والتحديات الناشئة. وتبعا لذلك يجب أن يتضمن الحل مرونة وأهمية. ويجب زيادة قدرة مجلس الأمن بحيث يتسنى له أن يكون مرنا بما فيه الكفاية للتصدي للتحديات الجديدة، وهي مهمة في صلب اختصاصه، كما نص عليها الميثاق. وهكذا ينبغي لنا أن نواصل التركيز على كيفية جعل مجلس الأمن أكثر أهمية وليس أقل أهمية، بالتصدي للتهديدات التي نواجهها اليوم.

أما من حيث تحسين شفافية أساليب عمل المجلس، فلا نزال نؤيد زيادة عدد المناقشات والجلسات المفتوحة والأحكام التي تنص على زيادة الإحاطات الإعلامية المنتظمة لتناول شواغل الدول غير الأعضاء، وزيادة مستوى مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في عملية صنع القرار لتقرير شكل جلسات معينة للمجلس، وتحسين فعالية جلسات اختتام العمل وتشجيع وتيسير التفاعل المحسّن مع البلدان المساهمة بقوات عن طريق عقد جلسات منتظمة لمناقشة المسائل والشواغل الموضوعية. وهذا هام بشكل خاص للدول المساهمة بقوات التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي بأسره والحقائق الجغرافية لعصرنا. ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي للمجلس أن يوسع فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. ونحن نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه خلال المناقشة للمسألة التي ما فتئت جارية منذ فترة تزيد على ١٤ عاما، أتيحت لنا فرصة كافية للإعراب عن آرائنا بشأن الموضوع.

ونرحب بقرار رئيس الجمعية العامة بإجراء مفاوضات دولية حكومية في جلسة غير رسمية تعقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونعد بتقديم دعمنا، ونأمل في تحقيق نتيجة ناجحة وسريعة.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة لمناقشة تقرير مجلس الأمن (A/63/2) بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

لقد استمعنا باهتمام للبيان الاستهلالي الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن السيد خورخيه أربينا، ممثل كوستاريكا. وقد استمعنا أيضا إلى ملاحظاته المستنيرة التي أدلى بها بصفته الوطنية، ونود أن نشكره على عرضه للتعليقات الهامة وصراحته في تحليل مهمة هذه الهيئة الهامة في الأمم المتحدة.

إن كل ما قيل في المناقشة بشأن الموضوع حتى الآن لا يمكن إلا أن يشجعنا على الاستمرار في عملنا نحو التغيير والخروج بعض الأحيان عن النهج والنظم القديمة العهد التي كما نراها من خلال أوجه قصورها في الشفافية، ومن هنا فصاعدا، علينا أن نكون أكثر شمولا في عملنا لجعل مجلس الأمن أداة حقا لحوكمة العالم بطريقة تتماشى مع القرن الحادي والعشرين.

لقد تغير العالم. إن الطموحات التي رأت النور منذ إنشاء الأمم المتحدة ليست مرتكزة على علاقات القوة الموروثة من الحرب العالمية الأخيرة، ولكنها ترتكز أيضا على أساس المثل المتقاسمة والإيمان المتجدد بالتحديث. وبطبيعة

الحال لا نزال نواجه العديد من التحديات التاريخية ولكن عالم ٢٠٠٨ ليس هو عالم ١٩٤٨. وهذا لا بد من تفهمه إلى الأبد.

إن الذين كانوا أعداء ألدّاء في الماضي يعملون معا الآن لرسم الطريق قدما نحو مستقبل حافل بالتقدم ونحو عالم يعيش في سلام من أجل سلالاتهم. وإن الذين كانوا مستعمرين هم ذو سيادة اليوم، والذين عانوا تحت نظام عنصري يمسكون اليوم بزمام بلدهم، والبلدان التي وصفت بالتخلف وعانت من شرور الإجحاف، وكانت العلاقات بينها وبين الدول مرتكزة على الإجحاف وعدم المساواة هي حاليا القوى الدافعة للتقدم في العالم. وقد ظهرت بوصفها دولا جديرة بالاحترام وذات مكانة اقتصادية.

لقد تغير العالم. ولم تعد هناك إمكانية لتطوير وبناء مستقبلنا المشترك من خلال عدسات العهد القديم. ووجهة نظري هي أن هياكل وعقليات العالم القديم التي لا تزال قائمة في هيئات الأمم المتحدة لا بد لها من أن تتلاشى أمام المزيد من الهياكل والعقليات التمثيلية التي يتسم بها القرن الحادي والعشرون والتي تتكيف أكثر مع التغيرات التي نشهدها. ولا بد من أن يكون هناك المزيد من الانفتاح على المطالب المشروعة لشعوب هذا العالم الجديد.

ولسنوات عديدة الآن ما فتئنا نناقش بصورة لا نهاية لها إصلاح مجلس الأمن، ويبدو أنه في كل مرة يحكم على جهودنا بالفشل أو أننا نظل ندور حول نفسنا مثل الناس المنخرطين في التعاويذ الصوفية. وكل هذا يرجعنا إلى المربع الأول أي من حيث بدأنا فنحرم من الأمل في المضي قدما.

لقد حان الوقت للتخلي عن التعاويذ الرتيبة وأن نبدأ جولة جديدة من المفاوضات مع هدف واحد في الأذهان، ألا وهو النجاح في هذه الجولة. وعلينا أن نمضي بحزم في هذه المرحلة الحاسمة الجديدة من المفاوضات الحكومية والدولية.

وعلينا أن نطرح جانبا الحيل الذكية وعدم التعامل فيما بين شركاء الحاضر لنواجه بوضوح وبثبات التحدي برغبة سياسية حقيقية للتوصل إلى حلول دائمة تمكن مجلس الأمن من أن يكون أكثر كفاءة ويأخذ في الحسبان وجهات نظر الجميع واتخاذ القرارات لصالح السلم والأمن ورفاه الجميع.

ووفقا لذلك لا بد لنا من أن نقبل بأن يسمع صوت أصغر الدول وأضعفها. ولا بد لنا من أن نقبل من أن تكون أفريقيا ممثلة التمثيل الواجب وأن تسخر قدرتها الهائلة لمصلحتها. وأفريقيا ليست ولن تكون مجرد حجر شطرنج على طاولة العالم. أفريقيا تريد أن تكون شريكا بكل معنى الكلمة في بناء علاقات جديدة ترتكز على المساواة والأخلاق والتصميم السياسي المتجدد لبناء السلام وصنع التنمية المستدامة وتقاسم المسؤولية عن تغير المناخ.

إننا نسعى إلى التوصل إلى حل ولن نكون مصدر مشاكل للعالم. أفريقيا تريد أن تكافح الإجحاف في العلاقات الدولية. وتريد أن تقاوم الخطر الغاشم الذي يداهمها حتى الآن. وعلاوة على ذلك سوف تقف دائما ذلك الفصل من التاريخ الذي يريدها أن تظل خاضعة تعيش على فتات يتركه لها العالم، بينما تظل الدول القوية ميسورة الحال.

لذلك تطلب أفريقيا تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، ومن المنصف منح ذلك، كما ما برحنا نطلب منذ توافق آراء ايزوليني.

إن المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ قريبا ينبغي أن تفتح الطريق أمام حقبة جديدة من المناقشات البناءة بشأن الاقتراحات الوجيهة لمجلس أمن متكيف مع القرن الحادي والعشرين. ولا ينبغي أن نخضع إلى أي من أساليب التأثير التي ستكون نتائجها من الصعب تحملها.

والآن علينا أن نتخلص من هذا الخراج.

وفي هذا الصدد يسرنا أن نلاحظ أن البيانات التي استمعنا إليها منذ بداية هذه المناقشة واضحة في مقترحاتها وتتماشى تماما مع الإرادة السياسية التي ترتكز عليها وتتجلى بوضوح الأسباب الرئيسية لها. وهناك اتجاه سليم في هذه المناقشة يبشر خيرا في مستقبل المفاوضات.

وفي نفس الوقت، أهدر الكثير من الوقت في مناقشات عقيمة وللأسف مضللة. إن المناقشة التي نتطلع إليها قدما يجب أن تكون مفتوحة وعلى المشتركين فيها وأن يكونوا على استعداد لتقبل الأفكار والآراء من جميع الجوانب وليس على أساس أي نوع من أساليب الخداع والتأخير. وعلينا أن نعمل معا لردم الهوة التي لا تزال تفصل بيننا ونسعى لإيجاد أساس مشترك وبطريقة واقعية، ونقدم للعالم هيئة قادرة على مزاولة عملها وتعمل بمصداقية وفعالية وديمقراطية، وتجسد تطلعات الشعوب وإرادة الدول. إننا نقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الجميع لإنشاء تلك الأداة البالغة الأهمية من أجل إدارة أفضل للعالم.

وينبغي ألا نخطئ في تقدير من هم الخصوم في هذه المناقشة. ولنتفادى البحث عن مذنبين يسهل إلقاء اللوم عليهم لتبرير عجزنا الجماعي، وعن كباش فداء بلا أخلاق. لن يفيدنا القدح العقيم أو الحديث عن النوايا والدوافع الخفية لهذا أو ذاك في هذه الصفحة الجديدة التي نفتحها في تاريخ تلك الهيئة الفريدة والثمينة، وأعني بها مجلس الأمن. وقبل كل شيء، فإن البلدان الصغيرة غير مسؤولة عن الوضع الراهن. إننا ندرك جميعا ماهية التغيرات المطلوب إدخالها لجعل مجلس الأمن أكثر فعالية وأكثر موائمة للعصر وبشكل خاص، أكثر قدرة على الاهتمام بالأمن للجميع. إن النجاح في تلك المهمة يتطلب توفر الإرادة السياسية التي من دونها سيكون مصيرنا أن نظل أسرى لهذه اللعبة التافهة التي يرهق المرء نفسه فيها في تصفية الحسابات لتحديد من هو المؤهل أكثر من غيره أو من يقف معه أو ضده.

ولنتفادى السقوط في شرك التبسيط، لأن المهام الموكلة إلينا الآن أبعد ما تكون عن البساطة. ولا تصدقوا أن المقترحات التي تأخذ في الاعتبار مصالح مجموعة دون غيرها تستطيع، أيا كانت درجة ذكائها أو شرعيتها، إزالة كل العوائق أو تجاوز كل التحديات أو التغلب على كل المصاعب. كنا نتمنى أن نصدق ذلك، لولا أن خبرة ١٥ عاما من المناقشات اللامتناهية تشير إلى عكس ذلك. من الذي سيتحمل مسؤولية حشرنا مرة أخرى في طريق مسدود؟

أود أن أذكر بكل وضوح أن ما نريده الآن ليس الجلوس في المقاعد الخلفية لصالة تعرض فيها الأفلام الصامتة ولكن، تحديدا، الاشتراك في إيجاد الحلول لمشاكلنا المشتركة بحيث نكون ضامنين لتلك الحلول. إن ما نريده هو تغيير عميق في إدارة العالم لصالح خدمة الشعوب والمجتمع الدولي بشكل أفضل. ما نريده هو أن تُؤخذ في الاعتبار مصالح الجميع، وبخاصة البلدان الأصغر والأفقر والأضعف. ولا يتعلق الأمر هنا، في رأينا، بسباق محموم للحصول على حق النقض بكل ما يعنيه من قوة بلا حدود، بل يتعلق الأمر بحقنا في تجريد حق النقض من أهميته، وبالتالي تحويل التحديات وتوازن القوى إلى مجال آخر: هو الحوار ومصلحة الجميع في مواجهة المخاطر الكبرى في عصرنا. من أجل ذلك نأمل أن يتم تنفيذ المقرر ٥٥٧/٦٢ بأسرع ما يمكن.

إننا نود أن تبدأ المفاوضات الحكومية بأسرع ما يمكن، ولكن بدون تسرع وبدون إرباك عمل الهيئات القائمة الآن. ولا نريد لجمعيتنا العامة أن تصبح محفلا للثرثرة وللبحث عن سفينة مجلس الأمن التائهة. فلتبدأ إذن المفاوضات الحكومية وليأخذ كل منا موقفا ويقول رأيه بكل صدق.

إن جمهورية الرأس الأخضر ليست من البلدان التي لا تدعو إلى موقف عام إلا إذا كان ذلك الموقف في صالحها. وسنعمل بروح من الانفتاح دفاعا عن مصالح جميع البلدان، سالكين طريقا اخترناه جماعيا بغية إيجاد حل مقبول لدى أكبر عدد ممكن وقادر على إحداث التغيير المنشود في مجلس الأمن. يجب ألا نتوقع من أي منا أن يعتمد على طموحات البعض أو مصالح الآخرين مهما كانت درجة شرعيتها.ويجب ألا نتوقع من أي منا أن يجعل من نفسه مطية لأولئك الذين يضعون أهدافهم الذاتية فوق المصلحة العامة. إننا، مثلنا في ذلك مثل الكثيرين غيرنا، نرغب في عودة الحوكمة العالمية. نريد أن نكون الجسر الذي يربط بين رؤى لا تزال تفصلها المسافات. نريد أن نكون نقطة الالتقاء البناءة التي ترسو عليها مختلف الخيارات الممكنة. نريد أن نوحّد دون أن ندوس على حقوق الآخرين، وأن نشق طريقنا إلى توافق الآراء برضاء الجميع. تلك هي المعجزة التي يؤمل أن نحققها ونعلم جميعا أن النجاح في متناول اليد لأنه لا شيء يستعصى على من يطمح إلى النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا لآخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/62/3؟

قد تقرر ذلك.

طلب عدة ممثلين ممارسة حقهم في الرد. أود أن أذّكر الأعضاء بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية) أشكركم،سيدي، على السماح لنا بممارسة حق الرد. وتتعلق ملاحظاتي ببيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، تعتقد اليابان جازمة بأن مؤهلات أي بلد للعضوية الدائمة في مجلس الأمن يجب أن تقدم على أساس المساهمة الحقيقية لذلك البلد في صون السلام والأمن الدوليين. ما فتئت اليابان، منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة، تسعى جاهدة، بوصفها أمة ملتزمة بالسلام، لتعزيز نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم مثل عمليات حفظ السلام في ذات الوقت الذي تساهم فيه في تنمية وازدهار العالم.

ثانيا، من المؤسف أن تتطرق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة غير لائقة إلى مسألة الاختطاف وإلى الماضي الأليم ومواضيع أخرى في ذات المنحى. إن وفدي لا يستطيع السكوت على تلك الإشارة. إن مسألة الاختطاف مسألة إنسانية يجب معالجتها. لقد ظلت اليابان، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تواجه ماضيها بصدق واتساق، و لم تتخل يوما عن سياستها الهادفة إلى معالجة أي قضية، بما في ذلك مسألة الاختطاف أو مسألة الأرض، عن طريق الحوار والمشاورات.

أما موقف اليابان إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن فقد أعلن مرارا وتكرارا في الجمعية العامة ومحافل أخرى. ومن المعروف أن اليابان تقف على أهبة الاستعداد للإسهام بصورة فعالة وبناءة في أي وقت في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): تابعنا بالأمس ما جاء بشأن السودان في البيان الذي أدلى به ممثل ما يسمى سانت فنسنت. ولعل قدر السودان، هذا البلد العلم في قارته أفريقيا، والضارب بجذوره في عمق التاريخ الإنساني حضارة وإرثا ثقافيا، أن يُبتلى بالنزاع في دارفور الذي أتاح الفرصة لكل من هب ودب من السابلة وشذاذ الآفاق لأن يتطاول على السودان بالكيفية التي ذهب إليها مندوب سانت فنسنت بالأمس القريب. وما كنا حريصين، سيدي الرئيس، على إضاعة هذا الزمن القيم من المداولات في الرد على حديث نعتبره من ساقط القول الذي لا يستحق الرد عليه. ولكن طلب وفد السودان الحديث فقط ليوضح ويجلي بعض الحقائق.

أولا، إن الذي لا يعلمه ممثل سانت فنسنت، أو ربما يتجاهله عمدا، هو أن مجلس الأمن الذي يتحدث عنه كان قد بعث بلجنة دولية إلى دارفور للتحري في مطلع عام ٢٠٠٤، وقدمت تلك اللجنة تقريرها إلى المجلس في مطلع عام ٢٠٠٥ (S/2005/60). فليعد إلى ذلك التقرير المرجع لأنه تقرير اللجنة الدولية التي ذهبت إلى دارفور وعادت لتأكد تأكيدا قاطعا في تقريرها أمام الأمين العام ومجلس الأمن بأن الذي يجري في دارفور ليس إبادة جماعية لا من قريب ولا من بعيد. هذه واحدة.

ثانيا، بالطبع كلنا يعلم أن هناك دولة واحدة ومعروفة للجميع هي التي انفردت دون سواها من سائر دول هذا الكوكب، بتصنيف ما يجري في دارفور بأنه إبادة جماعية. لا أحتاج لذكر الاسم ولكن أركز على ذكر التوابع.

وما يعجب له المرء أنه إذا كانت هناك دول كبرى لها أطماعها الاستعمارية أو غيرها، أو لها أجندتها الخاصة تجاه الدول الصغيرة النامية كما علمنا التاريخ، قديمه وحديثه، فإن ما يرثى له حقيقة أن تكون هناك دولة نلتقي معها، بكل أسف، تحت مظلة الدول النامية، تأتي هنا لهذا المنبر لا لتعبر عن موقف ذاتي بل لتجتر على ممثلي الدول الأعضاء ما يملى عليها، وهذا لعمري في القياس بديع؛ هذا أمر عجيب حقا.

ثالثا، تقرير مجلس الأمن الذي أشار إليه ممثل سانت فنسنت لم ترد فيه إشارة واحدة تتحدث عن إبادة جماعية. وإن كان الأمر من باب حرص سانت فنسنت، أو أنها نصّبت نفسها أمينا وقمينا قائما على صون الأمن والسلم الدوليين، فلماذا لم يكن لمندوبها الجرأة ليشير أيضا بذات الكيفية إلى ما يجري في العالم الآن من مجازر في فلسطين والعراق وأفغانستان؟ لماذا لم يشر في بيانه من قريب أو بعيد، ولو على استحياء، إلى أولئك الذين أحالوا المسرح الدولي حيث تنظم العلاقات الدولية إلى مسلخ دولي؟ لم يتحدث عنهم حتى يتطاول ويتحدث عن السودان.

رابعا، كان السودان ينتظر جلسة اليوم وينظر إليها باعتبارها منبرا للتداول الشفاف حول هم هذه المنظمة الأول، وهمنا جميعا، وهو توسيع مجلس الأمن وإصلاح منهاج عمله. هذا هو موضوع الجلسة. الجلسة ليست مخصصة للنظر في موضوع دارفور. ولم نكن نتوقع بأي حال أن يتم استغلال هذا المنبر بواسطة الأبواق وقارعي الطبول.

وختاما، أكرر أنه شتان ما بين من يقف على هذا المنبر ليعبر عن موقف ذاتي، وإن اختلفنا معه، ومن يقف عليه ليجترّ ما يمليه عليه الآخرون.

السيد الشابي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بشكركم، سيدي، على إتاحتكم الفرصة لوفدي لممارسة حق الرد.

إن وفدي يشك في مغزى الملاحظات التي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا عند مناقشتنا تقرير مجلس الأمن. لقد ذكر أن مجلس الأمن لم يفلح في تسوية مسألة الصحراء.

وذلك ليس مجرد تحريف للحقيقة بل، الأسوأ من ذلك، أنه تصرف يدل على سوء نية تجاه واحدة من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

إن الحقيقة واضحة ولا حاجة إلى إخفائها. اسمحوا لي أن أذكر الخطوط العريضة أمام الجمعية العامة وأن أذكّر ممثل جنوب أفريقيا بأن مجلس الأمن، خلافا لادعاءاته، يؤدي دورا نشطا في وضع حد لمختلف الصراعات الإقليمية، عملا بأحكام الميثاق.

لقد اتخذ مجلس الأمن، على مدى عام ونصف العام، ثلاثة قرارات موضوعية تعزز اليوم عملية المفاوضات بأسرها مما مكن من عقد أربع جولات للمفاوضات. وهذا الزخم الجديد والواعد تحقق بفضل جهدنا، الذي لقي الترحيب من المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، الذي لا حاجة للتذكير بأن جنوب أفريقيا عضو فيه. تلك كانت نتيجة الجهود الصادقة التي بذلتها المملكة المغربية. لقد اعتمدت ثلاثة من تلك القرارات بالإجماع، أي بمشاركة جنوب أفريقيا، وهي القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨). كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨) الذي صدر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قد اعتمد في ظل رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن.

بالتأكيد لم يكن المغرب وحده الذي لاحظ قدرا من التناقض بين رغبة جنوب أفريقيا في القيام بدور مؤثر في قارتنا، من جهة، وميلها، من جهة أخرى، إلى تقويض العمل الدؤوب الذي قام به مجلس الأمن فيما يتعلق بالصحراء كما يتضح من موقفها السلبي حيال الخطوات المفيدة التي اتخذها المجلس لحل الخلافات. وهنا يمكننا أن ندرك أن ما يحدث الآن قد يسبب القلق لجنوب أفريقيا لأنه لا يطابق وجهة نظرها التي لا تلقى التأييد إطلاقا من أغلبية الدول الأعضاء. ولا يجوز لجنوب أفريقيا أن تلعب دورا هداما بغية تضليل الجمعية بإنكار الجهود الملموسة التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وأخيرا، فإن بلدي يأمل أن تتخلى جنوب أفريقيا عن موقفها المتحيز وأن تساهم بصورة بناءة ومحايدة ومسؤولة في إيجاد حل سياسي للنزاع في الصحراء عن طريق المفاوضات. وهي إن فعلت ذلك، تكون قد ساهمت في التغلب على المصاعب والعقبات التي تقف في طريق بناء المغرب العربي. إن بلدي يأمل أن تصبح تلك المنطقة منطقة سلام وديمقراطية ورخاء.

السيد شين بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حق الرد بصدد ما أشار إليه ممثل اليابان بشأن القضايا الإقليمية.

من هنا أكرر رسميا موقف جمهورية كوريا بأن جزيرة دوكدو ظلت دائما جزءا لا يتجزأ من أراضينا وهو أمر تؤكده السجلات التاريخية والحقائق الجغرافية وتؤيده قواعد ومبادئ القانون الدولي.

السيد سين سونغ كول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعليق مرة أخرى على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان في هذه الجمعية العامة.

تدعي اليابان، كلما سنحت الفرصة، أن موضوع جرائمها الماضية ضد الإنسانية لا أساس له من الصحة. هذا تصرف يتسم حقيقة بالنفاق وعدم الحياء ويقلب الحقائق التاريخية المثبتة رأسا على عقب. وكما هو معلوم، فإن اليابان هي البلد الوحيد في العالم الذي يرفض مجرد التأمل في الجرائم الشنيعة التي ارتكبها بحق الإنسانية أو التكفير عنها بصدق.

في الماضي جنّدت اليابان، قسرا، ٨,٤ ملايين كوري وقتلت أكثر من مليون وأكرهت أكثر من ٢٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة للاستعباد الجنسي كنساء متعة للجيش الياباني.

وقد أعدمت اليابان، بعد هزيمتها في الحرب، الوثائق المتعلقة بجرائمها خشية أن تعلن تلك الجرائم على العالم بأسره. إن تدمير الوثائق لن يكفي بمفرده لإلغاء ماضي اليابان المتسخ والملطخ بالجرائم.

تدعي اليابان أنها اعتذرت عن جرائمها العديدة والواسعة النطاق ضد الإنسانية، ولكن ذلك ليس في الواقع سوى من قبيل التحرك الخداع والخبيث، تريد به إلهاء الرأي العام العالمي. ومن الممارسات المعتادة من الناحيتين القانونية والعملية، أن تعلن اليابان الندم على جرائمها الماضية كلما وجدت نفسها محاصرة في مأزق سياسي. ثم لا تلبث أن تتنكر لكل وعودها متى ما تغيرت البيئة لصالحها.

أعلن بعض كبار المسؤولين الحكوميين في اليابان مؤخرا أنه لا توجد أي أدلة أو وثائق تثبت الطابع المحتمل لعلاقة نساء المتعة بالجيش الياباني. بل أن الحكومة ذهبت إلى حد إنكار ضلوع الحكومة والجيش في هذه الجرائم القذرة. هذه هي حقيقة موقف اليابان من تاريخها الملطخ بالدماء. وحتى الآن، يعاني الكثيرون من الناجين الألم والصدمة نتيجة للاستعباد الجنسي. وفي الوقت الحاضر، وبتفويض رسمي من الحكومة اليابانية وبمكر منها، حُذفت مواد موثقة عن جرائم الماضي أو زوِّرت في مناهج التاريخ في المدارس في اليابان ويكال المديح الآن فيها للمسؤولين عن المذابح البشرية ويُحتفى بهم كأبطال.

لا يمكن إنكار أن هذا هو ما يحدث الآن. فبلد مثل اليابان يرفض أن يحسم مرة وإلى الأبد مسألة جرائم الماضي سيعيد بالتأكيد مرة تلو الأخرى نفس نهج الجرائم ضد الإنسانية. ذلك هو الدرس الذي تعلمناه جميعا عبر التاريخ. ولهذا ننظر بكل هذه الجدية إلى مسألة جرائم اليابان وتحركاتها السياسية مؤخرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تحركاتها السافرة للاستيلاء على جُزَيرة طوك، التي تعتبر أرضا كورية مقدسة، وقمعها العنيف والمنهجي للكوريين المقيمين في اليابان.

إذا أُعطي مقعد دائم لبلد أرعن صلف كاليابان، فسيكون هذا بمثابة تشجيع لليابان على أطماعها في تحقيق حلمها القديم بتكوين ”منطقة شرق آسيا الكبرى للازدهار المشترك“، مما سيفرض تهديدا شديدا للغاية على المجتمع الدولي بأسره.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نكرر موقفنا حول ما نعتبره أساليب العمل العادية لمجلس الأمن فيما يتصل بتناول الحالة في الصحراء الغربية. ورأينا يرتكز على تجربتنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن أثناء السنتين الماضيتين. كما نود أن نكرر رأينا بأن مجلس الأمن يجب أن ينظر في الصراع في الصحراء الغربية بمنهج متوازن يستند إلى مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): الملاحظة الأولى التي أود الإدلاء بها تتعلق بالبيان الذي أدلى به توا ممثل جمهورية كوريا. إن اليابان تنتهج سياسة متسقة تجاه جزيرة تاكشيما – سياسة لن نكررها في هذه المناسبة. ولكل من البلدين موقفه الخاص تجاه هذه المسألة. لكن الشيء المهم للبلدين هو أن يعملا معا من أجل علاقة ناضجة في المستقبل.

الملاحظة الثانية التي وددت الإدلاء بها تتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففيما يتعلق بموقفنا حيال الماضي، لقد شرحنا موقفنا في ممارسة حقنا في الرد، ولن أكرر هنا ما قلت آنئذ. ولكنني أجد لزاما عليّ أن أنوه بأن اليابان أجرت محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول مسألة حل القضايا المتعلقة بالماضي المؤسف كجزء من عملية محادثات التطبيع الهادفة إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية، وستواصل القيام

بـذلك. والاهتمـام الـذي وجهتـه جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطية بـأن اليابـان ترفض تسوية مسألة الماضي لا يعبر ببساطة عـن الحقـائق. ونـود، بـدورنا، أن نـذكّر جمهوريـة كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها يجب أن تتخذ خطوات محددة ثابتة للدفع قدما بمحادثات التطبيع.

السيد شابي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أؤكد على أن موقف جنوب أفريقيا تجاه مسألة الصحراء غير متـوازن. والموقـف المتحيـز لـذلك البلـد تجـاه النزاعـات في الصحراء معروف جيدا. وقد برهن ذلك البلد مرارا وتكرارا على تحيزه السافر، الذي يتناقض مع جهود المجتمع الدولي المبذولة لحل هـذا النزاع. والمملكة المغربية، بـدورها، تظل منخرطة بهمة في إيجاد حل للمسألة بدعم من المجتمع الدولي وبرعاية الأمم المتحدة.

السيد سـن صـن هـو (جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر بالنيابة عن وفدي لطلب الكلمة مرة أخرى. يرى وفدي أن الواجب يلزمه بتكرار موقفه فيما يتعلق بمسألة جرائم اليابان، لأن الوفد الياباني يبدو أنه لم يفقه جوهر جرائمه.

جرائم اليابان ليست مسألة مقصورة على الماضي، بل هي أيضا مسائل قائمة في الوقت الحاضر. وما التصرفات الفظة الأخيرة لليابان وسلوكها الأعمى عندما استخدمت كل السبل والوسائل الممكنة للاستيلاء على جُزَيرة طوك، وهي أرض كورية مقدسة، وخرقها الفاضح لحقوق الإنسان للكوريين المقيمين في اليابان وقمع حقهم السيادي في الانتماء، إلا أمثلة مألوفة.

الجرائم التي ارتكبتها اليابان لا يمكن تناسيها بمرور الأيام ولا التستر عليها، بالرغم من المحاولات اليائسة التي تبذلها اليابان. ولهذا السبب يؤكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن اليابان لا يحق لها أن تصبح عضوا دائما بمجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين.

ويجب على اليابان، قبل كل شيء، أن تصفي تصفية تامة جرائم ماضيها إذا طمحت حقا في نيل ثقة المجتمع الدولي. لقد بلغ نفاق اليابان حدا جعل حتى حلفاءها يعتمدون قرارات تحثها على تصفية جرائم ماضيها في أسرع وقت ممكن. وسيكون موقفا حكيما لو أن اليابان تأملت واقتدت بالقدوة التي ضربتها بلدان أخرى في الحل المخلص لمسائل الماضي، بدلا من سعيها إلى التنصل من مسؤوليتها.

وبالنسبة إلى الملاحظة الطائشة جدا التي صدرت عن وفد اليابان للتو، كلا، جُزَيرة طوك جزء لا ينفصل عن أراضي كوريا السيادية. لا مجال البتة لمزيد من التشاور أو المحادثات أو أي شكل من أشكال الحوار. ومرة أخرى أكرر: جُزَيرة طوك أرض كورية.

ولهذا السبب نقول إن اليابان تزعزع الاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا. ومن خلال إدلاء الوفد الياباني بهذا النوع بالذات من البيانات الطائشة، يمكننا أن نرى ذلك بسهولة. وكلما حاولت اليابان التنصل من مسؤوليتها، كانت خسارتها لثقة المجتمع الدولي أكبر.

السيد شن بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد للمرة الثانية حول مسألة الأراضي التي أثارها المندوب الياباني. أود أن أكرر موقف حكومة كوريا الثابت بأن جُزيرة طوك ليست موضع تفاوض دبلوماسي ولا نزاع إقليمي بين بلدين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/528)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: السيدة عائشة عفيفي (المغرب)؛ والسيدة ريناتا أرشيني (إيطاليا)؛ والسيد فلاديمير ألكسيفيتش يوسفوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد آليخاندرو توريس ليبوري (الأرجنتين)؛ والسيدة سوزان مكلرج (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

(ب) **تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات**

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/529)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: السيد فياتشيسلاف أناتوليفيتش لوغوتوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد ريتشارد مون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ والسيد هاي يون بارك (جمهورية كوريا)؛ والسيد توماس طوما (ألمانيا)؛ والسيد كورتني ويليامز (جامايكا)؛ والسيد وو غانغ (الصين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

(ج) **إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات**

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/530)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة إعادة تعيين الأمين العام للسيد ماساكازو أريكاوا (اليابان) والسيد مادهاف دهار (الهند) والسيد نمير أ. قيردار (العراق) أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتعيين السيدة لينا موهوهلو (بوتسوانا) لشغل منصب السيد خايا نغولا (جنوب أفريقيا) للفترة المتبقية من ولايته ابتداء من ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩ وانتهاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار إعادة تعيين الأمين العام للسيد ماساكازو أريكاوا (اليابان) والسيد مادهاف دهار (الهند) والسيد نمير أ. قيردار (العراق) أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتعيين السيدة لينا موهوهلو (بوتسوانا) لشغل منصب السيد خايا نغولا (جنوب أفريقيا) للفترة المتبقية من ولايته ابتداء من ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩ وانتهاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وتوصي اللجنة الخامسة كذلك، في الفقرة ٦ من نفس التقرير، بأن تقوم الجمعية العامة بإعادة تعيين السيد إيفان بكتيت (سويسرا) عضوا مخصصا في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتعيين السيد سيمون جيانغ (الصين) عضوا مخصصا يحل محل السيدة أفسانه بيشلوس (جمهورية إيران الإسلامية) ابتداء من ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة تعيين السيد إيفان بكتيت (سويسرا) عضوا مخصصا في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفي تعيين السيد سيمون جيانغ (الصين) عضوا مخصصا يحل محل السيدة أفسانه بيشلوس (جمهورية إيران الإسلامية) ابتداء من ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

(هـ) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/531)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة في الفقرة ٤ من تقريرها بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: السيد فاتح بوعياد – آغا (الجزائر)؛ والسيد شمشير شودري (بنغلاديش)؛ والسيد فلاديمير مروزوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد وانغ شياوشو (الصين)؛ والسيد الحسن زاهد (المغرب).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

(و) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/532)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء أو أعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: السيد فيليب ريتشارد أوكاندا أوادي (كينيا)؛ والسيد محمد مغيث (بنغلاديش)؛ والسيدة فاليريا ماريا غونزاليس بوسه (الأرجنتين)؛ والسيد توماس ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد أندريه فيتاليفيتش كفلينكه (الاتحاد الروسي)؛ والسيد غيرهارد كونتزل (ألمانيا)؛ والسيد لافمور مازيمو (زمبابوي)؛ والسيد جون يامادا (اليابان).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء أو أعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (أ) و (ج) و (و) و (هـ) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/548)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والعشرين المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

يشير الأمين العام في رسالته إلى الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكرراً، من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكَبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، التي تنص على ما يلي:

”في حالة نشوء شاغر في دوائر المحكمة في مناصب القضاة الدائمين المنتخبين أو المعينين، يقوم الأمين العام، وفقاً لهذه المادة وبعد التشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص يكون مستوفيا للمؤهلات المحددة في الفقرة ١٣ من النظام الأساسي أعلاه للفترة المتبقية من مدة الوظيفة الشاغرة“.

في ذلك الصدد، يبلغ الأمين العام الجمعية بأن القاضي فولفغانغ شومبورغ أخطر الأمانة العامة علماً في ٣٠ حزيران /يونيه ٢٠٠٨، باستقالته من العمل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اعتباراً من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وبعد مشاورات مع رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، ومع رئيس مجلس الأمن، عيّن الأمين العام القاضي كريستوف فلوغي ليحل محل القاضي شومبورغ.

نظراً لعدم وجود بند ذي صلة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، فإنها لم تستطع البت في هذه المسألة. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بتعيين القاضي كريستوف فلوغي في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لبقية مدة ولاية القاضي شومبورغ؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت أتطلع إلى هذه الفرصة لتناول مسألة تنشيط الجمعية العامة. وستواجه اليوم اقتراحات ملموسة ستمكننا في الأشهر المقبلة من إعادة تأكيد مسؤوليات الجمعية بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

كما يعلم الأعضاء، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة هو الأولوية العليا لرئاستي. وأعتقد أننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات أساسية لاستعادة سلطة الجمعية العامة لكي تتمكّن من أداء مهامها بوصفها أكثر الأجهزة ديمقراطية في الأمم المتحدة.

من المؤكد أننا الهيئة الأكثر تمثيلاً في المنظومة الدولية، ولكنني أعتقد أنه لا يمكننا القول إننا الأكثر ديمقراطية. نعم، إن لكل دولة عضو صوتاً في الجمعية، وهذا ما يجعلها فريدة في المجتمع الدولي. ولكن ريثما تستعيد الجمعية السلطة

المعهودة إليها بموجب الميثاق، ستبقى ديمقراطيتنا مقصّرة عن ممارسة القيادة الحقيقية التي يتطلبها العالم في هذا المنعطف من تاريخه. ومن المحتّم إعادة إرساء التوازن بين الأجهزة الرئيسية في منظمتنا، وضمان الاحترام الكامل للسلطات المعهودة إلى كل منها بموجب الميثاق. هذا ما أعتبره الهدف النهائي لعملية التنشيط هذه.

لقد شكل سلفي على نحو حكيم الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، لكي يقوم، في جملة أمور، بتحديد السبل نحو المزيد من تعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. فللمرة الأولى، يزوّدنا التقرير المعروض علينا (A/62/952) بفكرة شاملة عن التوصيات والتغييرات التي تم إجراؤها طوال السنوات الـ ١٦ الماضية من جهود الإصلاح.

إننا نشكر الفريق العامل على تقديمه لنا استعراضه الشامل، ويجب علينا الآن أن ننفّذ التوصيات التي ستحسّن أساليب عملنا وكفاءتنا. ويحدد التقرير التغييرات التي تساعدنا بالفعل على إعادة ترسيخ مصداقية الجمعية بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات، ولا بدّ لنا من التصرف بشأن تلك القوانين التي لم تنفّذ حتى الآن، مما سيوفر لعملنا المزيد من الترشيد.

قبل أن ننظر في التقرير الذي أعده الفريق العامل المخصص، أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة التي ستساعدنا على المضي قُدما نحو تنفيذ تغييرات محددة، أعتقد أنه ينبغي ويمكن أن نجريها أثناء هذه الدورة الثالثة والستين. وأظن أنه لدينا فرصا واضحة لتحسين تبادل الآراء بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة ومع الإطار الأوسع للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة التي تشكّل منظومة الأمم المتحدة.

لقد كانت هناك توصية بأن يجتمع رئيس الجمعية مع رئيس مجلس الأمن شهرياً، لاستعراض خطة عمل المجلس والتشاور بشأن مسائل محددة ذات اهتمام خاص. وأقترح أن تجري تلك الاجتماعات بحضور الجمعية بأكملها للسماح بالمزيد من تبادل الآراء المباشر والديناميي بين الجهازين. ويمكن القيام بالشيء نفسه على أساس دوري مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يوفر الفرص لإيجاد المزيد من التآزر بين الجمعية وذلك المجلس.

من خلال اتصالاتي بزملاء في مواقع عمل أخرى، وجدت شعوراً بالعزلة لدى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وهم إذ يجتمعون مع الأمين العام مرة في السنة، فإننا جميعاً نستفيد من الإحاطات الإعلامية المقدّمة إلى الجمعية نفسها، ومن المؤكد أنه يمكننا أن نسهم في العمل الهام الذي يقومون به. فلنجد الفرص لاستضافة تلك التبادلات في الآراء، بحيث تكون غير رسمية وعلنية على السواء، وتوفر لعملنا قيمة مضافة حقيقية.

إننا جميعاً نتفق على أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات اختيار الأمين العام. والأمانة العامة جهاز بالغ الأهمية في الأمم المتحدة، وينبغي اختيار الأمين العام في عملية شفافة وشاملة. فلنقرر أن نضع موضع التنفيذ إجراءات لاستعراض المرشحين في الوقت المناسب، قبل موعد الانتخاب المقبل بفترة طويلة. فهناك قرارات عديدة مذكورة في التقرير، تساعدنا على وضع الإجراءات وتحديد المعايير الهامة لهذا المنصب، بما فيها طول فترة الولاية وإمكانية إعادة الانتخاب.

وألهمتني أيضا الاستجابة الحماسية لتبادل الآراء بين الجمعية العامة وفريق الخبراء الذي عقدناه قبل أسابيع قليلة. وتلك المشاورات بشأن الأزمة المالية الدولية جمعتنا معا لندرس بصورة تعاونية إلحاح المشكلة وحجمها على حد

سواء والخطوات العملية التي يتعين اتخاذها للتصدي لهما، مما أسفر عن إنشاء لجنة رفيعة المستوى ستواصل تقديم التوجيه والأفكار الإبداعية فيما يتعلق بكيفية تمكن الجمعية من الإسهام في الهيكل المالي الدولي الجديد الذي تدعو الحاجة إليه، على النحو الذي نعترف به جميعا.

وأبدت الجمعية حيوية جديدة في تناول المسائل العاجلة المعروضة علينا بالانطلاق من الذخيرة الهائلة للخبرة القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الاستعانة بالخبراء في الميدان. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعقد مثل هؤلاء الخبراء المتنوعين من جميع أرجاء العالم بمثل تلك الطريقة الحسنة التوقيت. وعلينا أن نغتنم هذه الفرص وأن ننظم استجابات ذات مغزى وعملية المنحى.

وبالتالي، لنكن عمليين في استجابتنا لهذا التقرير القيم ولنحدد الفرص لاتخاذ إجراء عاجل. وذلك سيشكل المقياس الحقيقي لحيويتنا ولتصميمنا على الاضطلاع بالقيادة الديناميكية المتوقعة منا.

السيد دولاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان الجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. كما يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للرئيس السابق للجمعية، معالي السيد سرجان كريم، على الجهود التي بذلها خلال الدورة الثانية والستين بغية تنشيط أعمال الجمعية، وخاصة بعقد مناقشات مواضيعية بشأن المسائل ذات الصلة بالدول الأعضاء. والاتحاد الأوروبي واثق بأنكم، سيدي الرئيس، ستواصلون تلك العملية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للرئيسين المشاركين، السفير إلاديو لويزاغا، الممثل الدائم لباراغواي، والسفير أندريه توبيك، الممثل الدائم لبولندا، على العمل الذي أنجز في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

لقد سمع الاتحاد الأوروبي بصورة جيدة النداء الذي وجهه رئيس الجمعية العامة من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة والمكانة التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة في ذلك الصدد. وكما يعلم الأعضاء، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما صارما بتعددية الأطراف الفعالة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بالدور المحوري في ذلك الإطار. ويتمثل هدفنا في السعي الجاد لإنشاء نظام متعدد الأطراف وفعال ويستند إلى القانون الدولي وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويشكل تعزيز الأمم المتحدة إحدى الأولويات لأوروبا. ولذلك السبب ما زال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن الأمر الأساسي، في هذه المرحلة، هو المضي قدما وبسرعة في عمليات إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي اتخذ قرار بشأنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وما زلنا عازمين على المشاركة بفاعلية في حوار بناء وحقيقي مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية الدفع قدما بتلك الجهود.

إن عملية إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ما زال يشكل إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات هيئات الأمم المتحدة بغية توحيد أنشطتها الإنمائية. وعلينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المسائل الشاملة مثل المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي النهج

الواقعي المنطلق من القاعدة إلى القمة الذي تم اقتراحه، ونحن مقتنعون بأن الدروس المستخلصة من البلدان النموذجية ينبغي أن تضطلع بدور هام في جهود الإصلاح الشامل التي تبذل على المستوى المركزي.

ويدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة مواصلة إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بغية تحسين التمثيل في المنظومة وشفافيتها وفعاليتها.

ولا بد أن تتماشى سلطة الجمعية العامة وعملها مع المبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، لاحظنا مع شعور بالارتياح تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة ونرحب باتخاذ القرار ٢٧٦/٦٢.

إننا نعول على الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة – وهو فريق مفتوح لجميع الدول الأعضاء – في النظر في وسائل تعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، وخاصة على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية. وبشكل أكثر تحديدا، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، يرى الاتحاد الأوروبي أن أفضل طريقة لتنشيط أعمال الجمعية العامة بصورة فعالة هي كفالة تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل بشأن المسألة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون تحت تصرفنا أداة لكفالة متابعة تنفيذ هذه القرارات.

ثانيا، وبالروح نفسها، يمكن للامين العام أن يقدم، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، معلومات دقيقة عن الولايات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال العام، بما في ذلك معلومات عن حالة تنفيذ هذه الولايات.

ثالثا، وفيما يتعلق بتنفيذ الأعمال اليومية للجمعية، نرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من النظر في الإمكانية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة. ويمكن تحسين نظام التصويت على النحو الواجب في سياق الاعتمادات المخصصة للمخطط العام لتجديد مباني المقر – بما في ذلك الاعتمادات المالية.

رابعا، وبالروح نفسها، يعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه من تأخير إصدار العديد من التقارير، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على عمل الهيئات الحكومية الدولية. وفي ذلك السياق، نشير إلى ضرورة النشر الحسن التوقيت للوثائق اللازمة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وينبغي أن ننهي، بصورة نهائية، الاتجاه الذي ساد في الآونة الأخيرة؛ وتتوقف على ذلك نوعية مناقشاتنا وحسن توقيتها. ونحن نعول عليكم، سيدي الرئيس، وعلى مساعدة الأمانة العامة، في كفالة الامتثال الصارم للقرارات والقواعد التي تحكم استخدام اللغات في الأجهزة والمنتديات المختلفة للأمم المتحدة، وللمادة ٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة ولأحكام القرار ٢٦٦/٦١، بشأن تعددية الأطراف.

خامسا، ومع اعتراف الاتحاد الأوروبي بضرورة إحراز المزيد من التقدم، فإنه يرحب بالتحسينات النوعية التي أدخلت على التقرير السنوي لمجلس الأمن.

سادسا، وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة أخرى تجري مناقشتها حاليا، يشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية تنفيذ المادة ذات الصلة للميثاق والقرارات المتعلقة بالجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام.

وسيشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في جهود الفريق المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال هذه الدورة الثالثة والستين. وسنواصل الإسهام بطريقة بناءة وواقعية في الجهود الرامية إلى تحسين أعمال الجمعية العامة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان أعضاء حركة عدم الانحياز لسعادة السفير إلاديو لويزاغا، ممثل باراغواي، والسفير أندريه توبيك، ممثل بولندا، على عملهما الممتاز في تولي الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية.

وقررت الجمعية العامة، باتخاذها القرار ٢٧٦/٦٢، أن تواصل، خلال الدورة الحالية، تقييم مدى تنفيذ جميع قراراتها ومقرراتها السابقة المتصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي بداية هذه المناقشة، تود حركة عدم الانحياز أن تشير إلى صلاحية وأهمية مواقفها القائمة على المبدأ فيما يتعلق بهذه المسألة.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد مجددا على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي لا بد أن يسترشد بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمحاسبة وأن يتم تحقيقه من خلال المشاورات، يشكل عنصرا جوهريا للإصلاح الشامل للأمم المتحدة وأنه ينبغي أن تواصل أهداف التنشيط تعزيز دور الجمعية العامة وموقفها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز على أن الأساليب الإجرائية للجمعية العامة وأساليب عملها لا يمثل سوى الخطوة الأولى نحو المزيد من التحسينات الموضوعية الرامية إلى استعادة وتعزز دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك في صون السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٣٥ من الميثاق. وفي هذا الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بقرار رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، إدراج هذه الجلسة في إطار موضوع إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، الذي ما زال متصلا اتصالا وثيقا بتنشيط الجمعية. وترحب الحركة أيضا باقتراح الرئيس عقد حوار رفيع المستوى بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، بما في ذلك عقد جلسة تركز على تنشيط الجمعية وتمكينها.

وبينما تعرب حركة عدم الانحياز عن استعدادها لمواصلة دعم جميع الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز الدور المحوري للجمعية وسلطتها، تود الحركة أن تعلن أنها ستعارض أي نهج يسعى لتقويض انجازات الجمعية العامة أو الإقلال من شأنها أو الانتقاص من دورها الحالي أو عملها أو إثارة الشكوك حيال صلاحيتها أو مصداقيتها أو يمكن أن يؤدي إلى تلك النتائج. وفي هذا الصدد، تلاحظ الحركة مع شعور متزايد بالقلق المحاولات المستمرة من جانب مجلس الأمن للتعدي على المسائل التي تقع بشكل واضح في نطاق مهام وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. وتشدد حركة عدم الانحياز، مرة أخرى، على ضرورة الاحترام الكامل لمهام وسلطات الأجهزة الرئيسية، وخاصة الجمعية العامة، والمحافظة على التوازن فيما بين تلك الأجهزة وفقا للميثاق.

إن حركة عدم الانحياز أعربت في السابق عن شعورها بالارتياح فيما يتعلق بالدور المحوري الذي اضطلعت به الجمعية العامة على حد سواء خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وخلال مرحلة المتابعة، الأمر الذي مكن الجمعية من إعادة التأكيد على العديد من اختصاصاتها. وفي ضوء خطورة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، ترى حركة عدم الانحياز أن الجمعية تضطلع بدور هام بنفس القدر في لم شمل جميع أعضاء المجتمع الدولي بغية التصدي لهذه المسألة. ومن الناحية الأخرى، ما زال أعضاء حركة عدم الانحياز مقتنعون بأن التنشيط الحقيقي لأعمال

الجمعية العامة لا يمكن أن يتحمل تجنب معالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في عدم توفير الموارد الكافية للمنظمة بأكملها.

وأخيرا، تتطلع حركة عدم الانحياز إلى إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة الذي دعا إلى إنشائه القرار ٦٢/٢٧٦ وتعرب الحركة عن استعدادها للمشاركة، من هذا المنطلق، في أعمال الفريق بغية إجراء تقييم مفصل ومنصف لحالة تنفيذ جميع القرارات السابقة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفدي وأن أؤكد على الطريقة الكفؤة التي توجهون بها أعمالنا. ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الجمعية العامة هي الهيئة العالمية الوحيدة للأمم المتحدة والهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسات والمشاركة. وهي تحظى بولاية شاملة. وتشمل ولايتها المسائل المتصلة بنزع السلاح وصون السلام والأمن، فضلا عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعاونية. وفي هذا السياق، يولي وفدي أهمية كبيرة لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ويعتبرها عنصرا أساسيا في إصلاح المنظمة وتعزيزها.

وأود أن أعرب عن تقدير كولومبيا لسفيري باراغواي وبولندا على عملهما بصفتهما ميسرين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. وبفضل النهج العملي الذي اتخذه السفيران، لدينا اليوم مخطط يعكس حالة تنفيذ الأحكام الواردة في منطوق القرارات بشأن تنشيط الجمعية العامة، وهو ينبغي أن يعمل بوصفه نموذجا يتعين أن يدرج في التقارير المقبلة عن المسألة. وبالمثل، يشعر وفدي بالسرور للطريقة التي يبرز بها تقرير الفريق العامل (A/62/952) تنوع المناقشات بشأن هذه المسألة خلال الدورة السابقة. وتشكل إسهامات التقرير نقطة انطلاق هامة لاستمرار النظر في هذه المسألة.

ونؤمن بأن علينا بغية إحراز نتائج ايجابية وملموسة أن نحافظ على الرؤية العملية والواقعية التي أبداها الميسران، على النحو الذي بينه رئيس الجمعية العامة قبل لحظات. ولا بد أن يتمثل هدف عملنا دائما في الممارسة الكاملة لسلطة الجمعية، فضلا عن تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في أعمال الجمعية.

وفي الوقت نفسه، يلاحظ وفدي مع شعور بالأسف أنه لا توجد رغبة أكبر من جانب الدول الأعضاء في إحراز نتائج ملموسة وموضوعية في عملية تنشيط الجمعية العامة. وعلينا أن نعترف بأنه، بالرغم من التقدم المحدد المحرز في الأعوام الأخيرة، ما زال غير ثابت التوازن العام للعمل بشأن التنشيط. ونلاحظ مع شعور بالقلق أننا نكرر عاما بعد عام نفس المواضيع في بياناتنا بدون أن ينجم عن هذه المواضيع إصلاح فعال للجمعية.

ونظرا لأن الهدف الرئيسي من هذا الموضوع هو تعزيز هذه الهيئة المحورية لمنظمتنا، نود أن تكون قائمة للمتكلمين في هذه المناقشة قائمة واسعة مثلها مثل قائمة المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء المجلس. وبالمثل، وللأسف فإن حضور اجتماعات الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة يبدو هزيلا مقارنة بحضور اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. والاختلال في الإرادة والاهتمام اللذين يبديا في العمليتين كلتيهما غني عن البيان.

وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، أود أن أشير إلى مسألتين على وجه الخصوص. وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الجديدة في نظام

التصويت التابع للجمعية العامة، يلاحظ وفدي باهتمام التوصيات التي قدمت في التقرير ويؤيد إجراء دراسة أعمق للمسألة بغية إحراز نتائج ملموسة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تتوفر للجمعية الوسائل الضرورية لزيادة كفاءة معالجة فرز الأصوات في الانتخابات التي تجرى في هذه الهيئة.

وبالمثل، نحن نؤيد فكرة إنشاء وثيقة عمل تجمع الأحكام بشأن التنشيط التي تكون ذات صلة بالعمل اليومي للمنظمة. وبوسع تلك الوثيقة أن تعمل بوصفها دليلا هاما لعملنا في إطار الجمعية العامة وبوصفها تذكرة بضرورة التنفيذ الكامل للقرارات التي تم اتخاذها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا).

وما زالت كولومبيا تنظر مع شعور بالقلق إلى الاختلال القائم في العلاقة فيما بين الهيئات الرئيسية للمنظمة واستيلاء مجلس الأمن على المواضيع الواقعة في نطاق اختصاص الجمعية العامة. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، للجمعية أن تضطلع بدور أكثر فعالية في النظر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وعلى نحو مماثل، فإن النظر في مواضيع مثل حقوق الإنسان والقانون الإنساني يقع في نطاق الاختصاص الفريد والخالص للجمعية العامة.

وتعكس الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن إحباطا معينا من العلاقة القائمة بين المجلس والجمعية العامة ومن الاتصال الحالي بين هاتين الهيئتين. وعلى النحو الذي أعرب عنه وفدي يوم الثلاثاء الماضي، نحن ننوه بالجهود التي بذلت لتحسين الاتصال بين المجلس وبقية الدول الأعضاء. ومع ذلك، ينبغي ألا يتوقف هذا التحسين للاتصال على حسن النية التي يبديها أي وفد يتفق أنه يتولى رئاسة المجلس بل ينبغي أن يدرج في أساليب عمل المجلس.

وتنظر كولومبيا بإيجابية إلى تمديد ولاية الفريق العامل المخصص بغية مواصلة النظر في تنشيط الجمعية العامة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحديد بعض المجالات التي يجب أن نركز عليها جهودنا. والأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو أن نستفيد من التقدم المحرز، بحيث نتمكن خلال هذه الدورة للجمعية العامة أن نحرز نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتنشيط.

وتؤمن كولومبيا إيمانا جازما بالدور المحوري للجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي لمنظمتنا. وبلدي يجدد التأكيد على التزامه بمواصلة الإسهام في تنشيط أعمال المنظمة ويدعو الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ أهدافنا. وكما ذكر رئيس الجمعية العامة، فإن التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتصلة بالتنشيط أمر ضروري. وسيواصل وفدي دعم جميع الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط دور الجمعية، بالنظر للتحديات الكبيرة التي تواجه منظمتنا.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود، باسم وفد فييت نام، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. كما أود أن أشكر السفير إلاديو لويزاغا ممثل باراغواي والسفير أندريه توبيك ممثل بولندا على قيادتهما في الإشراف على الفريق العامل خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير مراد بن مهدي ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومنذ عام ١٩٩١، حين تم للمرة الأولى الاعتراف بالبند بشأن تنشيط الجمعية العامة وإدراجه لاحقا في جدول أعمال الجمعية، ظلت الجمعية العامة تبذل جهودا دؤوبة واتخذت تدابير مختلفة في العديد من القرارات الرامية إلى

تعزيز سلطة الجمعية وقيادتها بغية تمكينها من الاضطلاع الفعال بدورها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يقدر وفدي العمل الذي أنجز خلال العام الماضي من جانب الفريق العامل، على النحو الذي يمكن أن يشاهد في تقرير الفريق الوارد في الوثيقة A/62/952 وفي الجدول الوقائعي عن تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة، وكلاهما تم تعميمه على الدول الأعضاء. ونرى أن هاتين الوثيقتين يمكن أن يعملا بوصفها مدخلات مثمرة للمناقشة الشاملة والتقييم المنصف لحالة تنفيذ تلك القرارات، وهو أمر حيوي لإحراز المزيد من التقدم في مجال التنشيط. ونؤكد مجددا على التزام فييت نام بالعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء الأخرى على التنفيذ الكامل للقرار ٦٢/٢٧٦ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وإذ نضع في اعتبارنا الطابع المستمر للعملية، نود أن نؤكد على النقاط التالية. أولا، إن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بوصفه عنصرا بالغ الأهمية للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، ينبغي أن يواصل استهداف تعزيز الدور المحوري للجمعية العامة وسلطتها في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ونظرا للتطورات المعقدة بشكل متزايد التي تحصل في العديد من أجزاء العالم اليوم، فإن الاجتماعات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة وتنطوي على مشاركة رفيعة المستوى – مثل الاجتماعات التي عقدت بعد افتتاح الدورة الثالثة والستين بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، واستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وقبل وقت قصير، الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات – تستحق الإشادة بها ويلزم تشجيعها. وتلك الاجتماعات، إذا نظمت وأديرت بشكل سليم، يمكن أن تسفر عن تقييم عام وتحليل موضوعي وتوصيات رؤيوية ويمكنها أن تساعد على حشد الموارد التي تمس الحاجة إليها لتنفيذ توصيات الاجتماعات. وفي السياق نفسه، نحن نؤيد زيادة مناقشات الجمعية العامة بشأن المسائل العالمية الراهنة في مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، وخاصة، بشأن ''الأزمة الثلاثية'' – الأزمة المالية والغذائية والنفطية – التي تأخذ بعين الاعتبار الكامل مصالح وشواغل الدول الأعضاء ومصالح وشواغل البلدان النامية على وجه الخصوص.

ثانيا، إن وفدي يشاطر الرأي الذي أعرب عنه العديد من المتكلمين ومفاده إن الأمر الأساسي، بغية إحراز نتائج ملموسة، هو تنفيذ القرارات المتصلة بتنشيط الجمعية العامة التي اتخذت حتى الآن. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه ينبغي تقييم حالة تنفيذ القرارات وتحليل الأسباب التي تحدد تلك الحالة، كميا ونوعيا على حد سواء، والدروس المستخلصة بغية كفالة الطابع العملي للتوصيات المقدمة وفائدتها.

ثالثا، إن تحسين التعاون والتنسيق فيما بين الجمعية العامة وغيرها من الهيئات والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والمجتمع المدني، فضلا عن التعاون والتنسيق فيما بين اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة، يبقى أمر ملحا لكفالة إنجاح إصلاح الأمم المتحدة عموما وإنجاح تنشيط أعمال الجمعية العامة خصوصا. ومراعاة لذلك، ومع ترحيبنا بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة والاجتماعات الدورية التي تعقد بين رئيس الجمعية العامة ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يود وفدي أن يشهد تحسين نوعية تلك الممارسات وزيادة طابعها التفاعلي بغية كفالة استدامتها وفعاليتها، ومن ثم إسهامها في تحسين أداء المنظمة.

ونشاطر رأي رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بترابط التحديات والفرص التي يواجهها العالم اليوم. وفي هذا السياق، فإن تنشيط أعمال الجمعية العامة يزداد أهمية وحتمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، لأن هذه العملية ستساعد، بدورها، في النهوض بإصلاح الأمم المتحدة بغية الاضطلاع بدور المنظمة في قيادة المجتمع الدولي نحو التصدي بنجاح للتحديات والاستفادة الكاملة من الفرصة المتاحة. وفي هذا العمل، يؤكد وفدي للجمعية وللفريق العامل المخصص، الذي نأمل أن يشكل في الوقت المناسب، ولرئيسي الفريق، على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

السيدة فارغاس وولتر (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وفي ذلك الصدد أود أن أضيف بعض التعليقات بشأن هذا البند الهام. أولا، يود وفدي أن يشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة على تقديمهما التقرير وأيضا على جهودهما في إعداد قائمة رصد/لائحة لجميع القرارات ذات الصلة بشأن تنشيط الجمعية العامة. ونعتبر اللائحة أداة مفيدة لتقييم حالة تنفيذ تلك القرارات.

ويشكل تنشيط الجمعية العامة عنصرا حاسما في الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة. ولا يسعنا أن نأمل بإنشاء منظمة تتخذ إجراء ديمقراطيا وفعالا إذا لم تمارس الجمعية العامة ممارسة كاملة السلطة التي كفلها إليها الميثاق. وينبغي لعملية التنشيط أن تؤكد مجددا على الدور المحوري للجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، على النحو الذي يقره تماما الميثاق وإعلان الألفية.

ومن الأهمية بمكان، عند اختتام تلك العملية، أن تعزز الجمعية استقلالها بوصفها جهازا للمناقشة الشاملة، حيث تكون غير مقيدة أو محدودة حرية الدول الأعضاء فيها لتناول المسائل التي تحظى باهتمامها.

ونشدد على ضرورة إقامة توازن كاف فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقا للميثاق. ومن الأهمية بمكان أيضا أن توقف الدول الأعضاء في المنظمة أي محاولة لنقل البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة إلى اختصاص مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن أن يتقيد تقيدا صارما بأحكام الميثاق، فضلا عن جميع قرارات الجمعية العامة، التي تشكل الجهاز الرئيسي للمنظمة، وعلى المجلس أيضا أن يوقف التدخل في المسائل التي تقع بشكل واضح في نطاق مهام وسلطات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية.

ويود وفدي أن يعرب عن قلقه حيال إنشاء مجلس الأمن لقواعد وتعريفات تتجاوز نطاق اختصاصه، متجاهلا حقيقة أن الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٣ من الميثاق، تتحمل المسؤولية الأولية عن التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

ويرى وفدي أن على رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بغية تجنب المخالفات التي تضع سابقة في إطار منظومة الأمم المتحدة، أن يعقدوا مناقشات منتظمة وأن ينسقوا فيما بينهم فيما يتعلق بجداول أعمال أجهزتهم الرئيسية وأساليب عملها، بغية ترسيخ المزيد من الاتساق والتكامل فيما بين هذه الأجهزة، وبطريقة متآزرة ومراعية لولايات كل واحد من الأجهزة الرئيسية مع تجنب ازدواجية العمل والتعدي على الأدوار التي كلف بها كل جهاز.

وتؤكد كوبا مجددا على حقيقة أن تنشيط الجمعية يجب ألا يكون مجرد عملية بيروقراطية. وعلى جميع الدول أن تنفذ قرارات الجمعية العامة، ويجب ألا تستخدم البلدان

القوية تعددية الأطراف لمجرد خدمة مصالحها الذاتية. وفي الوقت نفسه، يحدونا المزيد من الأمل في تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة، نتيجة لتلك العملية، بحيث تتمكن الأولى من الاستجابة بطريقة أكثر فعالية للولايات التي حددتها الدول الأعضاء.

ويود وفدي أن يختتم بيانه بالتأكيد مجددا على أنه يمكن للجمعية العامة أن تعول على كامل استعداد الوفد الكوبي لمواصلة مشاركته البناءة في الأعمال المستمرة بشأن تنشيط الجمعية العامة.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أهنئ رئيس الجمعية على الطريقة التي يدير بها هذه المناقشة، التي تتسم بأهمية خاصة للدول الأعضاء. كما أود أن أهنئ سفيري بولندا وباراغواي على جهودهما الكبيرة خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بوصفهما ميسري بند جدول الأعمال بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ومرة أخرى في هذا العام، تواصل الجمعية مناقشة البند بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه عملية تتطلب التزام جميع الدول الأعضاء، أيا كانت النهج المختلفة التي تتخذها. وتحقيقا لتلك الغاية، جدد رؤساء الدول والحكومات تأكيدهم، في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة بوصفها جهاز التداول الرئيسي للأمم المتحدة والمسؤول عن تحديد السياسات في المنظمة. ونؤيد البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن بند جدول أعمال الجلسة العامة التي تعقد اليوم. ومع ذلك، أود هنا أن أدلي بالتعليقات التالية.

إن وفدي يرى أن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها يتطلب، في جملة أمور، أن يدرج في جدول أعمالها بصورة واضحة المسائل الموضوعية التي تحظى بأهمية بالغة للمنظمة وللمجتمع الدولي على حد سواء. كما يتطلب تخطيط المناقشات المواضيعية الرئيسية، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق بشأن المسائل الموضوعية والمواضيعية الرئيسية.

وبناء على ذلك، نرحب بالنوعية العالية للمناقشات المواضيعية التي نظمت في الدورات السابقة، وهي ممارسة من المؤكد أنها ستستمر في ظل الرئاسة الحالية. وفي الوقت نفسه، نرى أن هيكل تلك المناقشات سيستفيد من تعديله من أجل إقامة حوار تفاعلي فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن تراعى نتائج المناقشات عند صياغة الإجراء المشترك في الأمم المتحدة.

وبالمثل، يرى وفدي أن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها يتطلب أيضا الاعتراف بدورها في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الواقع، ومع أن من المعترف به بصورة عامة أن المادة ٢٤ من الميثاق تسند المسؤولية الأولية في ذلك المجال إلى مجلس الأمن، فإن تلك المسؤولية لا تقتصر على المجلس حصرا. وبالتالي على الجمعية العامة أن تتناول المزيد من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين اتساقا مع المواد ذات الصلة من الميثاق.

كما أنه ينبغي مواصلة مناقشة المسألة المتعلقة بالتقارير التي يقتضي أن يقدمها مجلس الأمن إلى الجلسة العامة تمشيا مع المواد ذات الصلة من الميثاق. وبالرغم من النداءات المتكررة التي أطلقتها الدول الأعضاء، ما زال مجلس الأمن يقدم تقارير سنوية وقائعية في طابعها. وعلى المجلس أن يتمكن من تقديم تقارير تحليلية إلى الجمعية العامة، بما في ذلك تقارير عن المواضيع المحددة.

ومن ضمن مواضيع أخرى، ينبغي أيضا أن تناقش نقاشا معمقا مسألة العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة

الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وينبغي أن تتواصل تلك المناقشة هنا، في الجلسات العامة، وأيضا في سياق اتخاذ نهج يستند إلى التعاون والمحافظة على التوازن واحترام الأدوار التي يمنحها الميثاق لكل جهاز.

وأود أن أدلي بالتعليقات التالية عن أساليب عمل الجمعية العامة. وتشعر حكومة بلدي بالسرور إذا تلاحظ أنه تم تنفيذ عدة خطوات لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، وخاصة استخدام المناقشات التفاعلية واجتماعات الموائد المستديرة وجلسات الأسئلة والأجوبة التي تعقد في إطار اللجان الرئيسية في الأعوام الأخيرة. وأدت تلك الممارسات إلى إثراء المداولات وعملية اتخاذ القرار في اللجان الرئيسية. ومع ذلك، قصرت تلك الجهود عن الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، نرى أنه ينبغي إعادة دراسة التدابير العديدة التي تم اقتراحها خلال المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية و لم تصبح بعد موضوعا لاتخاذ قرارات. وينطبق ذلك، في جملة أمور، على الاقتراح بشأن تنظيم الأعمال في اللجان الرئيسية للجمعية العامة بجدولته في فترتين موضوعيتين لكل دورة، والتنسيق بين أفضل ممارسات أعمال اللجان الرئيسية، التي لا بد أن أشير إلى أنها تختلف من لجنة إلى أخرى.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للولاية التي حددتها الجمعية في أيلول/سبتمبر، حينما قررت في القرار ٢٧٦/٦٢، أن تنشئ، في دورتها الثالثة والستين، الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة بغية تحديد سبل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها، في جملة أمور، بالبناء على القرارات ذات الصلة، وأن تقدم تقرير عن ذلك.

وفي هذا السياق، نؤمن بأن تنشيط أعمال الجمعية العامة يشكل عملية مستمرة وأنه يلزم متابعته بعزم.

السيدة الزانوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، جددت الدول الأعضاء التأكيد على التزامها بتعزيز الأمم المتحدة بغية النهوض بسلطتها وكفاءتها، فضلا عن قدراتها على التصدي الفعال للمجموعة الكاملة من التحديات العالمية.

وتمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتمتع بعضوية عالمية، هيئة حكومية دولية فريدة تتناول جميع المسائل البالغة الأهمية في جميع أرجاء العالم. ويتطلب تعزيز هذا الجهاز الرئيسي إبداء الإرادة السياسية والالتزام من جانب جميع الدول الأعضاء. ولفترة عشرين عاما تقريبا، ركزت القرارات المتكررة للجمعية العامة على ضرورة زيادة العمل بشأن تنشيط دور الجمعية وسلطتها وتعزيز أدائها بغية الممارسة الكاملة للسلطة التي يمنحها لها ميثاق الأمم المتحدة. والهدف النهائي لهذه العملية هو الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسيات والتمثيل في الأمم المتحدة.

ويشكل تنشيط الجمعية العامة عنصرا أساسيا لكامل عملية إصلاح الأمم المتحدة وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بإصلاح الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. بيد أنه، مع أن تقسيم العمل بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة مبرز في الميثاق، ما زال يثار نقاش بشأن مسألة تفاوت السلطة، وهو أمر من المرجح أنه مستمد من التفسيرات المختلفة لأحكام الميثاق. ومع أن تكلفة إطالة أمد عملية المناقشة في الجمعية ظلت أعلى مما ينبغي، فإن تكلفة التغلب على الفجوة التي يسببها التفسير الخاطئ ليست كبيرة. وهي تتطلب مجرد إبداء إرادة سياسية قوية من جانب الدول الأعضاء.

وتلاحظ كازاخستان إحراز تقدم معين في الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الجمعية العامة وأساليب عملها. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشيد بالرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين لباراغواي وبولندا، على نهجهما العملي، الذي يقدم في قائمة الرصد تحليلا مفصلا لحالة تنفيذ القرارات والمقررات القائمة بشأن التنشيط. وتشكل قائمة الرصد أداة ملائمة لتقييم وتوحيد الأحكام ذات الصلة للقرارات المعنية، وتم توزيع القائمة على المجموعات الرئيسية الثلاث. ونشيد بالتوصية التي مفادها أن يستخدم التقرير المقبل للأمين العام عن تنشيط الجمعية العامة قائمة الرصد التي وضعها الرئيسان المشاركان بوصفها نموذجا.

وباستعراض قائمة الرصد، يلاحظ المرء أن معظم القرارات تم تنفيذها أو أن لديها حالة تنفيذ مستمرة. وبالنسبة لبعض القرارات، يشار إلى الدول الأعضاء بوصفها كيانا منفذا. ولذلك، يتعين علينا جميعا أن نتوصل إلى معرفة الأسباب الجذرية لسوء أدائنا وأن نقدم استراتيجية بناءة لإحراز نتائج.

ولن يتسنى تنفيذ جميع التوصيات بشأن تنشيط الجمعية العامة بدون وجود أمانة عامة للأمم المتحدة تتحلى بالكفاءة والمهنية. وينبغي أن يعين للأمانة العامة أكثر الموظفين الملائمين لأداء المهام المطلوب أداؤها. وفي هذا الصدد، فإن الأمر الهام للغاية هو كفالة أن تحقق التدابير الرامية إلى تعزيز الأمانة العامة هدفها الرئيسي ألا وهو – تحسين كفاءة الأمانة العامة.

وكتحول إيجابي، نود أن نشير إلى أن رئيس الجمعية العامة يعقد الآن اجتماعات دورية مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية كفالة زيادة التعاون والتنسيق وتكامل برامج عمل تلك الأجهزة الرئيسية الثلاثة.

وعلاوة على ذلك، وفي الأعوام الأخيرة، ظل رؤساء الجمعية العامة استباقيين في تناول معظم المسائل العالمية الملحة من خلال المناقشات المواضيعية والجلسات العامة غير الرسمية. ونتوقع خلال الدورة الحالية، أن يقود رئيس الجمعية الدول الأعضاء نحو بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي يشكل أحد أشد المسائل حدة في كامل عملية الإصلاح التنظيمي.

وتشمل التدابير الأخرى التي تم تنفيذها استخدام اللجان الرئيسية لممارسة عقد المناقشات التفاعلية وحلقات النقاش وجلسات الأسئلة والأجوبة بغية تعزيز المناقشات غير الرسمية والمعمقة وجمع الخبراء من مختلف المجالات. وتلك الممارسات، في جملة أمور، مكنت من إجراء تبادل ديناميكي وصريح للآراء مع رؤساء الإدارات والمكاتب وممثلي الأمين العام والمقررين الخاصين، وبالتالي مما أضاف إلى المداولات وعمليات اتخاذ القرار في اللجان الرئيسية. بيد أننا نؤمن بأن هذه العملية ينبغي ألا تحل محل الإصلاحات الرامية، في المقام الأول، إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن توقعه إحراز تقدم في عملية تنشيط الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة والستين.

السيد عفيفي (مصر): سيدي الرئيس، تناقش الجمعية العامة اليوم بندا من أكثر البنود أهمية في جدول الأعمال. ويكتسب هذا البند أهميته من طبيعة دور وسلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الرئيسي للمداولات وتقرير السياسات، الذي يتميز بكونه الجهاز الأكثر ديمقراطية في المنظمة، ليس لأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، وإنما بحكم مسؤولياته عن مراقبة توزيع السلطات والمسؤوليات على الأجهزة الرئيسية والفرعية، فضلا عن متابعة تنفيذها لولاياتها، بل

والقيام بالنيابة عنها بهذه المسؤوليات إذا ما اقتضى الأمر، خاصة إذا ما تجاوز أحد هذه الأجهزة أو بعضها مسؤولياته على نحو يشكل تدخلا سافرا في اختصاص الجهاز الأم – الجمعية العامة – أو أخل إخلالا جسيما بالمبادئ والأهداف التي قامت عليها المنظمة نتيجة لعدم اضطلاعه بمسؤولياته على النحو المرجو.

أود التعبير عن تقديرنا العميق للدور والجهد الذي بذله الممثلان الدائمان لبولندا وباراغواي خلال الدورة الماضية في تنسيق مناقشاتنا حول هذا الموضوع الهام، الذي تكلل بتقرير شهد كل المتكلمين السابقين بجودته وكفاءته. ونود التأكيد على التزامنا بالمضي قدما نحو تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

وإذ نعبر عن اتفاقنا مع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز، نود أن نؤكد على عدد من النقاط الهامة الإضافية التالية.

أولا، إن تفعيل دور الجمعية العامة عملية مستمرة تقوم على متابعة التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع والتفاوض حول خطوات إضافية ترسخ تنفيذ ما سبق التوصل إليه من جهة، وتضيف إليها خطوات جديدة على طريق استعادة فعالية الجمعية العامة، من جهة أخرى، بناء على ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الثانية والستين. إلا أنه لن يكتب لهذا المسعى النجاح إذا ما قصرنا الأمر على مناقشة سبل ترشيد جدول أعمال وولايات الجمعية واللجان الرئيسية التابعة لها أو إذا ما سعينا إلى تقليص اجتماعاتها والتقارير المرفوعة إليها. وإنما يتعين تعزيز ذلك بوضع خطة موضوعية وواضحة تقوم على استراتيجية متكاملة لتعزيز قدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها والاستجابة بفعالية للتطورات الدولية المتلاحقة وتلبية احتياجات شعوب العالم.

ثانيا، رغم نجاح عملية انتخاب الأمين العام الثامن للمنظمة، وتعيين الجمعية العامة له بتوافق الآراء بناء على توصية مجلس الأمن، فقد أظهرت المناقشات التي صاحبت هذه العملية ضرورة استمرار البحث في سبل تنشيط دور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام، بما يتفق مع أحكام ميثاق المنظمة وما ورد في قراري الجمعية العامة ٥١/٢٤١ و ٦٠/٢٨٦، وذلك من خلال إيجاد آلية واضحة تتيح للجمعية العامة تقييم المرشحين للمنصب وتقديم أسمائهم لمجلس الأمن للنظر فيها. وكذلك إحكام الرقابة على المعايير التي يستند إليها المجلس في التقدم بتوصياته إلى لجمعية العامة، بما في ذلك حظر استخدام حق النقض في اختيار الأمين العام، تحقيقا لتوافر العدالة والمساواة بين أعضاء المجلس، من جهة، وبين سلطة مجلس الأمن في التوصية وسلطة الجمعية العامة في التعيين من جهة أخرى.

ثالثا، وقف محاولات مجلس الأمن التي تزداد يوما بعد الآخر للافتئات على سلطات الجمعية العامة؛ والتأكيد على ضرورة احترام الفصل الذي حدده الميثاق بين سلطات ووظائف الأجهزة الرئيسية؛ والربط بين ذلك وبين اختصاص الجمعية العامة في الرقابة على أسلوب اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية، مما يستوجب إصلاح الخلل المفتعل في العلاقة المؤسسية بين الجهازين. ويجب عدم النظر إلى هذه المسألة على أنها محاولة للاقتطاع من اختصاص مجلس الأمن لصالح الجمعية العامة؛ فلكل منهما اختصاصاته التي تحدد الهدف من وجوده، كما أن أعضاء مجلس الأمن أنفسهم أعضاء في الجمعية العامة، مما يجعل تفعيل دور كل من الجهازين الرئيسيين والحفاظ على التوازن بينهما هدفا ومصلحة عامة تعود بالنفع على أعمال المنظمة كافة.

رابعا، ضرورة تنشيط الجمعية العامة لدورها الرئيسي في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقا للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم

المتحدة، وهو دور يجب ألا يقتصر على تمويل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق النزاعات والحروب، وإنما يتمثل كذلك في قيامها بدور حقيقي وملموس في منع نشوب هذه النزاعات والمساهمة في عملية تسويتها.

يرتبط ذلك أيضا بضرورة تفعيل تعامل الجمعية العامة مع الحالات التي يعجز فيها مجلس الأمن عن الاضطلاع بمهامه الموكلة إليه من الدول الأعضاء بصون السلم والأمن الدوليين، نتيجة لاستخدام حق النقض، أو إساءة استخدامه؛ أو التلويح باستخدامه على نحو يعكس غياب قدرة المجلس على تفهم طبيعة وأفعال عدد من القضايا الهامة التي تهدد الاستقرار العالمي، مما يؤثر سلبا على فرص التوصل إلى تسوية لهذه القضايا ويؤدي إلى إطالة أمد النزاعات وزيادة معاناة الشعوب.

خامسا، وفي نفس الإطار، لا بد من الالتزام خلال تنفيذنا لخطة إصلاح الأمم المتحدة بتفعيل دور الجمعية العامة ولجانها المعنية تطبيقا لمبدأ ”صوت واحد لكل دولة“، وعدم وضع العقبات أمام تنفيذ الولايات الصادرة عنها؛ وعدم سعي البعض نحو الإفلات من الاختصاص الرقابي للجمعية العامة من خلال استعمال المساهمات المالية، التي يتم تقديرها وفقا لقاعدة القدرة على السداد كوسيلة للضغط على الأمانة العامة للمنظمة والنيل من حياديتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تحقيق التوازن، والحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو والأمانة العامة حول أسس أكثر عدالة لقيام الجمعية العامة بمهامها بدون مؤثرات أو ضغوط.

لقد جاءت دعوتكم، سيدي الرئيس، في افتتاح الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة إلى تدعيم ديمقراطية الأمم المتحدة استنادا إلى عدد من الاعتبارات الهامة. هذه الاعتبارات نفسها كانت وراء تأكيد القادة والرؤساء في الوثيقة الختامية لقمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على أهمية الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق منظمة الأمم المتحدة خلال قيامنا بإصلاحها، وتأكيدهم على أن مصداقية الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بمسؤوليتها قد أصبحا أكثر ارتباطا بقدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها المؤسسية، وتعزيز التوازن بينها وبين الأجهزة الأخرى.

وإذ نتطلع إلى المشاركة بفعالية في الحوار الرفيع المستوى الذي تنوون عقده حول هذه المسألة، فإننا نأمل أن يشهد ذلك الحوار جهدا حقيقيا للتوصل إلى اتفاق دولي على عدد من الخطوات الهادفة إلى تعزيز قدرة الجمعية العامة على الاضطلاع بمهامها، التي لا تزال الخلافات بشأنها قائمة، وتزداد حدة نتيجة لرغبة البعض في انفراد بعض الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية الأخرى بممارسة تلك المهام بدون رقابة، في تناقض صارخ مع الأهداف والمبادئ التي قامت عليها المنظمة.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئيس على عقده هذه المناقشة بشأن التوجه العام للهيئة التي تمثل على أفضل وجه طموحات المجتمع الدولي. وأود أن أعرب من جديد عن تأييدنا لجهوده الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية على نطاق منظمة الأمم المتحدة بأكملها. كما نعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين لباراغواي وبولندا لما قاما به من عمل بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة وأن نشكرهما على التقرير الذي قدماه بشأن الموضوع.

وبغية معالجة الخلل الدولي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وسعيا لتعزيز السلم، على الجمعية العامة التي تتمتع بأوسع عضوية من الأمم أن تؤدي بفعالية الدور المنوط بها بموجب ميثاق المنظمة. وستستمر إندونيسيا في القيام بدورها في صوغ التدابير الكفيلة بتعزيز تلك الهيئة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبغية تنشيط الجمعية العامة يتعين علينا جميعا السعي إلى تعزيز دورها بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات وتمثيل الدول في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يلزم أن نستمر في تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، علينا استكشاف طرق جديدة لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها بما في ذلك، بالبناء على القرارات التي اتخذتها الجمعية في السابق.

إن تنفيذ المقررات والقرارات ذات الصلة بشأن تنشيط الجمعية العامة من الأهمية بحيث لا نستطيع أن نوفيه حقه من التشديد. لقد جدد المجتمع الدولي ثقته بهذه الهيئة الموقرة ويريد منها تحديد القواعد والعمل بالسرعة المطلوبة في التصدي لمشكلات العالم. فإذا أردنا للجمعية أن تحرز أفضل النتائج وأكبرها بحيث تؤثر إيجابا على حياة الشعوب في كل مكان، يتوجب على جميع أعضائها الاستجابة لما يدعون إليه والالتزام بما يتعهدون به في الوثائق التي يعتمدونها في هذا المحفل.

إننا نؤيد إنشاء آلية على مستوى الأمانة العامة لرصد تنفيذ القرارات وإبقاء أعضاء الجمعية على علم بما يحرز من تقدم في تنفيذ هذه القرارات.

إنه لأمر بالغ الأهمية أن تستمر الجمعية العامة في العمل بهمة في مجالات التنمية العالمية والسلم والأمن. عليها أن تظهر روح القيادة في المناقشات التي تتناول السياسات وفي تطوير القواعد للتصدي بفعالية للتحديات القائمة والناشئة التي تشغل بال الجميع، مثل أزمات الغذاء والطاقة وتغيير المناخ والأزمة المالية.

يود وفدي أن يعرب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة على عقده مؤخرا مناقشات بشأن الأزمات المالية العالمية. ونأمل أن تتم متابعة تلك المناقشات بصورة فعالة، مع التركيز بشكل خاص على الاقتراحات في مجال السياسات الهادفة إلى منع انتشار عدوى الأزمة إلى المناطق النامية.

ومن الحيوي بغية التصدي للتحديات الدولية المعقدة والمتعددة الأوجه في القرن الواحد والعشرين أن تتسم العلاقات بين كل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة بالتوازن، وأن يكون بينها تعاون وتآزر بشأن المسائل ذات الصلة. ومن نافلة القول إن على جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة أن تؤدي دورها وفقا لولاية كل منها. غير أنها يجب أن تبحث عن السبل الكفيلة بخلق التعاضد بينها لتحقيق الأهداف المنشودة، بروح الشراكة العالمية من أجل التنمية والسلم.

وفي هذا السياق، فإن الأمر الأساسي أن تُعمل الجمعية العامة الفكر في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها في تنشيط الجمعية العامة المداولات الراهنة بشأن إصلاح مجلس الأمن والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة واستعراض الولايات.

وتضطلع الجمعية العامة بدور هام في تشجيع ودعم هيكل الأمم المتحدة لتيسير صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، في مقر المنظمة وفي الميدان. إن مؤسسات الأمم المتحدة التي رأت النور منذ عهد قريب نسبيا، مثل لجنة بناء السلام، تتطلب دعما قويا من الجمعية ومن منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ينبغي أيضا للجمعية العامة أن تؤدي دورها المتوقع في تيسير الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، بدون المساس بالمادة ١٢ من الميثاق ومع مراعاة الفقرة ٢ من المادة ١١، وأيضا قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) المعنون ”الاتحاد من أجل السلام“.

وفي المستقبل، ينبغي أن تكون قرارات الجمعية العامة أكثر ترشيدا وعملية المنحى. كما نحتاج إلى تخطيط وتنظيم أعمالنا في اللجان المختلفة بكفاءة، مع تركيز المناقشات وإحراز النتائج. كذلك يجب تجنب تكرار وتداخل الولايات. لكن ينبغي ألا يتم ترشيد الأعمال على حساب المسائل الموضوعية.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بخالص الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقده جلسة اليوم للنظر في أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وهو تنشيط عملها. وبما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة، وبما أن هذه الأخيرة مكلفة بحكم ولايتها بالنظر في كل المسائل أو الأمور التي تقع في نطاق ميثاق الأمم المتحدة، فإن تنشيط عملها هو لب عملية إصلاح الأمم المتحدة.

نحن الآن في خضم مناقشات مواضيعية كبرى ومفيدة وحلقات نقاش، وتلك مبادرة تلقى التأييد من اليابان. وأثق تماما بأن النتائج التي توصل إليها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ما كانت لتصيب كل ذلك النجاح لولا المساهمة الموضوعية التي قدمتها الجمعية العامة من خلال المناقشة المواضيعية التي عقدتها في نيسان/أبريل الماضي والمعنونة ''الاعتراف بالانجازات، والتصدي للتحديات والعودة إلى المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥''. كذلك أعتقد أن المناقشة المواضيعية التي عقدت في أيار/مايو بشأن الأمن الإنساني كانت ذات فائدة جمة، لأنها يمكن أن تعزز استيعاب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا المفهوم الهام للغاية الذي يمس كل أوجه النشاط الرئيسية للمنظمة مثل، التنمية والسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان. وأعتقد جازما أن المناقشة المواضيعية التي عقدت في تلك المناسبة ستؤدي إلى إدماج مفهوم الأمن الإنساني بشكل مطرد في أعمال المنظمة.

أما المناقشة المواضيعية التي عقدت في نيسان/أبريل والمعنونة ''نحو فهم مشترك لإصلاح الإدارة'' فهي، وإن كانت تمثل مساهمة في تعزيز وعي الدول الأعضاء بجدول الأعمال الحالي، إلا أنها جاءت تكرارا لبعض المناقشات التي سبق أن تمت في اللجنة الخامسة. وفي هذا الصدد، أود أن أنبه إلى عقد مناقشات مواضيعية يتطلب، نظرا للموارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة، اختيارا متأنيا للمواضيع والمضمون وعلى أساس كل حالة على حدة.

ثانيا، على الجمعية العامة أن تستمر في بذل أقصى جهدها لتحسين عملها ومناقشاتها وقراراتها لجعلها أكثر فعالية. ومن الأهمية بمكان، الآن أكثر من أي وقت مضى، زيادة التركيز في عمل الجمعية العامة على المسائل ذات الأولوية وتوجيه رسائل ذات منحى عملي لترشيد جدول أعمالها وتقليص حجم الوثائق والقيام بعملها بقدر أكبر من الفعالية. وفي هذا السياق، أناشد الأمانة العامة بشكل خاص أن تطلع جميع الدول الأعضاء مسبقا وبكل شفافية على كل المعلومات ذات الصلة ببنود جدول الأعمال التي تغطيها بصورة مباشرة الجلسة العامة للجمعية، ومن تلك المعلومات جدول المناقشات أو عمليات البت في القرارات،على سبيل المثال، عن طريق نشرها في اليومية.

وتشيد اليابان أيضا باللقاءات المنتظمة بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك بالتقارير والإحاطات الإعلامية الحسنة التوقيت التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن مختلف أوجه النشاط. ونتوقع أن يتم تحسين وتعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بينما تتواصل عملية تنشيط الجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب اليابان بالعلاقة الوثيقة بين الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، إذ أن الجمعية العامة هي الجهاز المكلف بالتوجيه العام للجنة بناء السلام، ونحن نثمّن المناقشات الحية التي دارت حول تقرير اللجنة السنوي إلى الجمعية العامة.

وأخيرا، يود وفدي أن يشدد على أهمية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل. ويمكن تنشيط الجمعية العامة تنشيطا ذا مغزى بتنفيذ قراراتها والتدابير التي تتخذها بسرعة وإنصاف. وفي هذا الصدد أُثمّن كل الجهود التي بذلها الفريق العامل المخصص والأمانة العامة. ومع ذلك، فلا بد من استمرار تلك الجهود، وأعتقد أن الفريق العامل المخصص الذي سيتم إنشاؤه في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بموجب القرار٦٢/٢٧٦ يجب أن يركز جل اهتمامه على استعراض ورصد حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة.

واستباقا للمناقشة البناءة المقبلة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، يؤكد وفدي من جديد على التزامه بالمساهمة في عملية تنشيط الجمعية العامة.

السيد ياروشيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعتبر بيلاروس مسألة تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة ذات أولوية. وهذا البند يكتسي أهمية خاصة من وجهة نظر حركة عدم الانحياز، وبيلاروس تؤيد بيان الحركة في هذا الصدد تأييدا كاملا.

خلصت عملية المفاوضات التي تمت في الدورة السابقة بشأن تنشيط الجمعية العامة إلى اتخاذ القرار ٦٢/٢٧٦. وحدد القرار صيغة العمل المطلوب القيام به بشأن هذه المسألة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. كذلك أيد القرار تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة ومعه الجدول الذي يوضح حالة تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقا.

إن هذه النتيجة ذات المدلول الكبير تحققت، في جملة أمور أخرى، بفضل الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، وهما الممثل الدائم لباراغواي، السفير إيلاديو لويزاغا، والممثل الدائم لبولندا، السفير أندريه توبيك. إننا نهنئهم على نهجهم الإبداعي والتجديدي. فمعالجتهم الناجعة لاقتراحات الوفود أثمرت نتائج عملية وملموسة. وينبغي أيضا الاستفادة من التجربة الإيجابية للفريق العامل المخصص، المكتسَبة في الدورة السابقة في العمليات التفاوضية الأخرى التي تجري في الجمعية العامة.

والعمل على إعادة النهوض بأنشطة الجمعية العامة ليس غاية بحد ذاته. وينبغي عدم تنفيذه بوصفه مجرّد ميل إلى التقليد السنوي للقيام بعمل ما في ذلك المجال. وينبغي أن يكون الغرض الأساسي من هذا العمل تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز فعالية الجمعية العامة وجعل ولايتها مواكبة للمتطلبات الراهنة والحالة الدولية.

إن العمل المنجَز في إطار الفريق العامل المخصص في السنوات الأخيرة بدأ يحرز بعض النتائج الأولية. ويجري الآن عقد مناقشات مواضيعية منتظمة بشأن مسائل دولية عاجلة. ولدى رئيس الجمعية العامة قدرة تنظيمية على تشكيل فريق قوي من المهنيين في مكتبه. وقد تجاوبت وسائط الإعلام الرائدة مع أعمال الجمعية العامة، وهي الآن تولي المزيد من الاهتمام للمناسبات الجارية في هذه القاعة بالذات.

لكنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ونقترح، مثلا، إيجاد آلية لدى الأمانة العامة لتسجيل أكثر الآراء والاقتراحات الجديرة بالاهتمام والبناءة والاقتراحات المقدّمة أثناء المناقشات المواضيعية في الجمعية العامة. وينبغي أن يلي هذا التسجيل للأفكار إجراء تحليل لها. وبعد ذلك التحليل، سيكون من المفيد إعداد توصيات بشأن إمكانية تنفيذ اقتراحات أي وفد من الوفود. وينبغي ألا تبقى الأفكار

القيّمة مهملة، بل ينبغي الحفاظ عليها ووضعها موضع التطبيق. وربما ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ القرار الملائم لإيجاد تلك الآلية لتسجيل تلك الأفكار.

وتقوم حاجة إلى تعزيز دور الجمعية العامة في تسوية المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال توسيع الإمكانية أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعقد دورات استثنائية للجمعية العامة.

يعتقد وفد بيلاروس أن نموذج ومضمون الجدول الذي أُعد في الدورة الثانية والستين، والمتعلق بتنفيذ أحكام قرارات تم اتخاذها سابقا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، ينبغي أن يشكلا نقطة انطلاق للعمل بشأن تلك المسألة في هذه الدورة الحالية للجمعية العامة. ويمكننا الآن أن ننظر بشكل أفضل في ما يلزم أن تقوم به الأمانة العامة والدول الأعضاء من عمل مشترك لضمان انسجام دور الجمعية العامة مع المركز الرفيع للأمم المتحدة الذي يمنحها إياه ميثاقها. ويُظهر الجدول بوضوح المجالات والقرارات التي لم يحرز فيها التقدم أو كان ضئيلا. ويمكن أن يشكل الجدول مرشدا موجّها لأعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

وحتى اليوم، يجب أن نسترعي الانتباه إلى عدم القبول بأي تأخير طويل وغير مبرَّر في إعداد التقارير للدول الأعضاء، وقد أُعدت تلك التقارير في عدد من الحالات، ولكنها لم تكن دقيقة بشكل كاف.

نعتقد أيضا أن الوقت قد حان للبدء بالتفكير في إيجاد السبل لإشراك الجمعية العامة بشكل حقيقي في عملية انتقاء مرشّحين لمنصب رئيس الأمانة العامة للأمم المتحدة. وحقيقة تنفيذ الأحكام في إطار الانتخاب الفئوي للأمين العام أمر مثير للقلق العميق، ويتطلب اتخاذ الإجراء اللازم. ومصالح الجمعية العامة في انتخاب الأمين العام للأمم المتحدة تشكل حجر عثرة أمام العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة من جهة. ولكن خدمة تلك المصالح، من جهة أخرى، ستشكل فرصة حقيقية لتحسين أجواء الثقة بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، وإقامة تعاون متكافئ حقيقي بينهما بشأن تلك المسألة.

ينوي وفد بيلاروس مواصلة تقديم إسهام بناء في عملية التفاوض بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو مستعد لاقتراح أفكار لتعزيز تلك الأعمال في إطار الفريق العامل.

السيد يوسف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): من بواعث السرور لماليزيا أن تشارك في هذه المناقشة بشأن البند ١١٠ من جدول الأعمال، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. بل إنه لمصدر شرف أكبر لوفد بلدي أن يشارك في المناقشة هذه السنة، في ظل قيادة رئيس للجمعية العامة، جعل من إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ركناً أساسيا لرئاسته. ونحن نأمل أنه سيتمكّن بجهوده لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة أن يصيغ الجمعية العامة بقوة متجددة وشعور بالمُلكية في المسائل الجارية مناقشتها.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي ألقاه ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا تزال مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة موضوع مناقشة في الجلسات العامة منذ عام ١٩٩١. إلا أنه وقبل فترة لا تزيد على سنتين، شكلت الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٩٢/٦١، الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لمعالجة تلك المسألة. ويسرنا أن نشهد أن الفريق العامل ما انفك يجهد في تنفيذ ولايته في هذه السنة الماضية.

وفي ذلك الصدد، يجب أن ننوّه تنويهاً كافيا بأعمال الرئيسين المشاركين للفريق العامل، السفير لويزاغا، ممثل باراغواي، والسفير توبيك، ممثل بولندا. فبحلول أيار/مايو ٢٠٠٨، استطاع الرئيسان المشاركان تعميم مصفوفة من جميع الأحكام المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة. وماليزيا ترحب بتلك الخطوة إلى الأمام التي اتخذها الرئيسان المشاركان. وهذا تجسيد لما طالبت به ماليزيا وغيرها من أعضاء حركة عدم الانحياز منذ الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ومع نشر المصفوفة، أصبح من الأسهل كثيرا تحديد الأحكام ذات الصلة التي تم تنفيذها والتي لا تزال تنتظر التنفيذ.

لكن المصفوفة نفسها مجرّد جانب إجرائي من المداولات الجارية بشأن تنشيط الجمعية العامة. وبشكل موضوعي يجب أن تستعيد هذه الجمعية دورها المركزي، بما في ذلك دورها في صون السلم والأمن، على النحو الوارد في المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما يجب توثيق العلاقات بين الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة والجمعية العامة، وينبغي تعميم مضامين الاجتماعات التي تُعقَد بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على العضوية الواسعة للأمم المتحدة. وبوصف الجمعية العامة الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة بعضوية عالمية، فإنه يجب إبقاؤها مع الدول الأعضاء فيها على علم بما يجري.

من المسائل التي لا تزال تشكّل أحد مواضيع المناقشة المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة مسألة إصدار الوثائق، أو بشكل أكثر تحديداً تأخير إصدار التقارير من جانب الأمانة العامة. وبعد تناول هذه المسألة مرات ومرات، قد يكون من المفارقة أن تقرير الأمين العام عن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/62/608، صدر متأخرا أيضا. ولم يتوفر التقرير للدول الأعضاء إلا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وماليزيا توافق على أن تأخير إصدار أي تقرير ينبغي أن يكون مقروناً بتوضيح، يذكر الأسباب المحددة للتأخير. فمن شأن ذلك أن يسهم في تفهم الدول الأعضاء للمشكلة.

ما انفكت ماليزيا ترحب دائما بعقد مناقشات مواضيعية في الجمعية العامة. لكننا نعتقد أن قرار عقد تلك المناقشات يجب أن يتم بموافقة العضوية العامة للجمعية. ومن شأن هذا أن يتيح للدول الأعضاء الفرصة لإعطاء الأولوية لعقد المناقشات المواضيعية على مدار السنة. ونفهم أنه ينبغي لجميع المواضيع أن تكون ذات أهمية متساوية، على أن نفهم أيضا أن هناك أولويات معينة حين تكون الموارد محدودة.

يجب أن تكون المناقشات المواضيعية والأجزاء الرفيعة المستوى موجَّهة نحو العمل أيضا، لكي نضمن استنباط أكبر فائدة ممكنة من عقد تلك المناقشات والأجزاء. فالكثير من الجهد والإعلان والموارد يذهب إلى عقد تلك المناقشات والأجزاء الرفيعة المستوى. ومن المناسب، إذن، أن تسفر تلك المناقشات عن بعض النتائج أو الاقتراحات.

إن المناقشات المواضيعية، وحلقات النقاش والأجزاء الرفيعة المستوى هي وسائل الجمعية العامة لضمان تحسس نبض عالَم اليوم المتسارع الوتيرة. وماليزيا ترحب بالمبادرة الأخيرة إلى عقد حلقة نقاش تفاعلية بشأن الأزمة المالية العالمية. وما كان ممكناً للتوقيت أن يكون أنسب من هذا.

ختاما، تتطلع ماليزيا إلى العمل بشكل بنّاء في إطار الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة في هذه الدورة الثالثة والستين. تعتقد ماليزيا أن هناك إمكانية كبيرة لدى هذا الفريق العامل وهي واثقة بأن المناقشة التي يجريها ستسهم بصورة أكبر في عملية تنشيط الجمعية العامة بأكملها.

السيد بهانداري (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد نيبال في البداية أن يشكر الرئيسين المشاركين للفريق

العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة على عملهما الجاد في إعداد التقرير (A/62/952). ووفد بلدي يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة بموجب ميثاقها. إنها أعلى جهاز يعتنق القيم الواسعة الانتشار للتمثيل الديمقراطي العالمي والمساواة السيادية للدول.

لقد أبرز رئيس الجمعية العامة عن حق أهمية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وينبغي أن يبدأ هذا بتنشيط الجمعية العامة، بحيث يمكنها أن تؤدي دورها بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة.

أولاً، لا بدّ لنا من تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وتنسيقه مع رؤساء الأجهزة الأخرى، ومكتب اللجنة الرئيسية والأمانة العامة.

ثانيا، لا بدّ لنا من حماية اختصاص السلطة التشريعية للجمعية العامة بتمكينها من اعتماد التشريعات بصورة استباقية، بوضع حدّ للممارسات الراهنة التي بمقتضاها يتخذ مجلس الأمن قرارات ذات طابع تشريعي.

ثالثا، ينبغي تعزيز السلطة التداولية للجمعية العامة، بإجراء المزيد من المناقشات المتتالية بشأن مسائل تثير قلقاً ملحّاً لدى أعضائها. وينبغي للجمعية العامة أن تؤدي دوراً استباقياً أكبر في إيجاد حلول للأزمات الناشئة في العالم، مثل تغير المناخ، وأزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية. كما ينبغي لها أن تركّز جهودها على تحديات التنمية، مثل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الصغيرة والبلدان الخارجة من الصراع. وفي ما يتعلق بجميع تلك المسائل، ينبغي للجمعية العامة أن تستهدف بلوغ غايات موجَّهة نحو النتائج، بدلا من أن تعمل بوصفها مجرد منبر خطابي تداولي.

رابعاً، ينبغي لنا أن نستفيد بشكل أكثر كفاءة من سلطة إعداد الميزانية في الجمعية العامة، كخطوة نحو تنشيط تلك الهيئة. فلا بدّ لنا من تقوية سلطة إعداد الميزانية لدى الجمعية العامة، ولا سيما لجنتها الخامسة، على مهام وأنشطة جميع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

إننا نرحب بالممارسة المتمثلة في تقديم الأمين العام إحاطات إعلامية غير رسمية إلى الجمعية العامة، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتقديم تلك الإحاطات في فترات منتظمة، مرة في الشهر مثلا، سيكون أكثر فائدة.

ومن الحتمي أن نعزز قدرة الجمعية العامة على تنفيذ قراراتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نثقل كاهلها بولايات متكررة وأخرى عفا عليها الزمن.

إن سمعة الجمعية العامة وسلطتها تنعكس على سمعة الأمم المتحدة. وإذا لم نستطع تنشيط هذا الجهاز الهام، فلن تتمكن منظمتنا من تحقيق الغرض الذي أُنشئت من أجله. لذا، يجب علينا أن نجهد لكي نجعل الجمعية العامة أكثر فعالية وأقوى وأكثر كفاءة.

أود، بالنيابة عن وفد نيبال، أن أتعهد بتقديم دعمنا القوي للتنشيط المتواصل للجمعية العامة، لجعلها أكثر قدرة على مواجهة العديد من التحديات التي نواجهها اليوم، بغية تمكينها من تحقيق أهداف الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها.

السيد فاليرو بريسينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة على الطريقة التي نفّذت بها أعمال الجمعية العامة، وعلى تناولها إحدى أهم المسائل على جدول أعمال الأمم المتحدة.

كما أود أن أعرب عن الامتنان على العمل الذي قام به الميسّران في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية

العامة، السفير إلاديو لويزاغا، الممثل الدائم لجمهورية باراغواي، والسفير أندري تاوبيك، الممثل الدائم لبولندا.

ونؤيد تأييدا صريحا البيان الذي ألقاه سفير الجزائر بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

إن تنشيط الجمعية العامة يشكل اليوم عنصراً أساسيا، ليس لعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة فحسب، وإنما لعملية إجراء التعديلات والتغييرات التي يطالب بها الناس في جميع أرجاء العالم أيضا، والتي أصبحت ملحّة من جراء أكبر أزمة رأسمالية تحصل منذ الحرب العالمية الثانية، وقد تجلّت بكل قسوتها في الأزمة المالية التي تجتاح العالم اليوم.

إننا نجد أنفسنا في مرحلة تاريخية، يجب فيها على الجمعية العامة، الجهاز الرئيسي لتداول، ووضع المعايير والتمثيل في الأمم المتحدة، والمنتدى المتعدد الأطراف والحكومي الدولي العالمي الوحيد، أن تثبت أخيرا قيادتها بشأن المسائل العالمية الراهنة. لذا، نعتقد أن تنشيط الجمعية العامة مهمة لا يمكن تأخيرها.

إن تنشيط الجمعية العامة يعني تعزيزها بوصفها منتدى استثنائيا لتعزيز الحوار والتعاون في البحث عن حلول للمشاكل التي تؤثر على السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب. ويجب على عملية التنشيط أن توفر الاحترام الكامل لسلطات هذا المنتدى الرفيع ومهامه، كما نص عليها الميثاق، بتعزيز تنسيق أعمال الجمعية، ولا سيما مع مجلس الأمن.

نعتقد أيضا أنه يجب توجيه تنشيط الجمعية العامة لضمان قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بصورة فعالة وشرعية في المسائل المتعلقة بتعزيز السلام. ولكن ينبغي للجمعية أن تعالج أيضا المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على الفقراء في العالم، نظراً لعواقب تلك المسائل على الأمن والاستقرار العالميين، ولمظاهر عدم المساواة الفظيع الذي يسود العالم، ولا سيما في البلدان النامية.

تتوقف عملية تنشيط الجمعية العامة على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. ويجب أن تقوم العملية على مبادئ الديمقراطية، والشفافية والمساءلة من خلال مشاورات مفتوحة وتشاركية. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن عملية تعزيز الجمعية وإصلاحها لن تكون ممكنة إلا إذا حظيت مبادئ الميثاق وأهدافه، وقرارات الجمعية العامة، بالاحترام الكامل من جانب جميع الدول بدون استثناء، بغضّ النظر عن الدور الذي تقوم به الدول اليوم على المسرح الدولي في بناء عالم متعدد الأقطاب. لذا، يجب ألا يكون هناك بلدان من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية. بل يجب أن تكون المساواة القانونية للدول، واحترام سيادتها وتقرير مصيرها هي الأركان الأساسية لمنظمة تقوم على العدل والإنصاف.

يمكن لرئيس الجمعية العامة أن يعوِّل على دعم جمهورية فنزويلا البوليفارية ومساهمتها في تعزيز دور الجمعية وتنشيطها، وهذه إحدى المسائل التي تواجه البشرية اليوم، ولا تزال بدون حل. وأود أن أطمئنه أيضا إلى أن وفد بلدي سيشارك بفعالية في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، والذي يعمل وفقاً للقرار ٦٢/٢٧٦ كما يعلم الرئيس.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يودّ وفد بلدي أن يبدأ بتأييد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما يودّ أن يجدد تهنئته وامتنانه على العمل الممتاز الذي قام به الميسّران المشاركان، السفير إلاديو لويزاغا، الممثل الدائم لباراغواي، والسفير أندريه تاوبيك، الممثل

الدائم لبولندا. إننا ننوّه بقيادتيهما، وبالشفافية التي أدارا بها المشاورات، وبعملهما الكفؤ في إجراء حصر دقيق لتنفيذ القرارات المتعلقة بهذه المسألة، يمكننا من خلاله أن نحلل وضع ولايات القرارات المختلفة. وقد أدت هذه العملية إلى اتخاذ القرار ٢٧٦/٦٢ بتوافق الآراء، مما أثبت الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتعزيز الجمعية العامة وترسيخ سلطتها.

إن تنشيط الجمعية العامة عنصر محوري في الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة. ومن الأهمية البالغة إعادة التشديد على الدور الرئيسي للجمعية بوصفها الجهاز التداولي والمعياري الرئيسي وجهاز وضع السياسات، والجهاز الأكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة. وبما أنه يجب تحقيق توازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فإنه يجب على الدول الأعضاء أن تدعم جدول الأعمال المواضيعي للجمعية وتضمن أن مجلس الأمن يحقق أهدافه وينفّذ ولاياته وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

يتطلب العالم اليوم من الجمعية العامة أن تثبت وجودها في الوقت المناسب، وبصورة واعية وحاسمة بشأن تلك المسائل التي تؤثر علينا وتشغلنا جميعا. فالأزمة المالية وأزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ تتطلب تحليلاً دقيقا، واستجابات متضافرة، والتزامات سياسية ومبادئ توجيهية للعمل. هذا هو دور الجمعية، ولذا، فإننا نرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة إلى عقد مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية، وتشكيل فريق خبراء يزوّد الدول الأعضاء بمعلومات تفصيلية، وبتحليل وأساليب بديلة للخروج من الأزمة المالية.

يجب علينا أن نعمل أيضا بشأن الركائز الثلاث التي أقرها رؤساء الدول في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ألا وهي: الأمن والتنمية والبيئة. لذا، يجب الإقرار بأنه يجب على جميع أجهزة الأمم المتحدة أن تعمل بشأن هذه المسائل وبطريقة منسَّقة. ومن المهم أيضا أن تحظى نتيجة المداولات والالتزامات المترتبة عليها باعتراف الرأي العام والمجتمع الدولي بأكمله. ويجب الاعتراف والقبول بتعزيز العمل الذي تنفّذه منظمتنا، ليس من جانب حكوماتنا فحسب، وإنما من جانب الجهات الاجتماعية والرأي العام كله.

لذا، يتحتم أن تشمل ولاية التنشيط تدابير عاجلة لتحسين وتعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة، بحيث يمكن أن يتم تنفيذ الولايات بفعالية. ومن الملحّ أن نعمل على تحسين آليات التفاعل، والرصد والمساءلة بين الأجهزة المختلفة للمنظومة.

تعتقد إكوادور أيضا أنه من الضروري تحديد خريطة الطريق لهذه الدورة والنتائج المحرزة فيها بتفصيل أوسع، في ما يتعلق بالمسألة التي نعالجها اليوم. ويعتقد وفد بلدي أننا نجتمع في مرحلة خاصة، لأن رئيس الجمعية أعطى أولوية عليا لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

إن تنشيط الجمعية هو الركن الأساسي لهذه العملية. لذا، من المهم المضي قُدماً بحزم، ومواصلة السير على هذا المسار، الذي أثبت أنه مفتوح وشامل وشفاف. إننا الآن بحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تحسين التوازن بين الأجهزة المختلفة للمنظومة والكفاءة في وضع السياسات والعمل التداولي للجمعية العامة، وفي تنفيذ اتفاقات الجمعية وولاياتها.

ختاماً، تؤكد إكوادور مجدداً استعدادها المستمر لدعم إجراءات رئيس فريق العمل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، بغية إحراز تقدم في هذا الصدد. فيمكن لرئيس الجمعية إذن أن يطمئن إلى دعم وفد بلدي ومشاركته الفعالة.

السيد سيفا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ الهند أن تشارك في المناقشة بشأن تنشيط الجمعية العامة. فهذه

إحدى أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية في دورتها الثالثة والستين، لأنها تتناول مسائل أساسية تتعلق بهيكلية النظام العالمي وأدائه.

تودّ الهند أن تعلن تأييدها للبيان الذي ألقاه بشأن هذه المسألة وفد الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويودّ وفد بلدي أن يحيط علماً بإجراءات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، والمنشأ وفقاً لمقرَّر اتخذته الجمعية في دورتها الحادية والستين. وقد صنّف الفريق المقررات ذات الصلة وقسّمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية. وتتناول هذه المجموعات، أولا، أساليب العمل ، والوثائق وجدول الأعمال، في جملة أمور؛ ثانيا، اختيار الأمين العام؛ وأخيرا، دور الجمعية العامة وسلطتها. وهذا يساعدنا في القيام باستعراض عام لما وصلت إليه عملية التنشيط.

ومن دواعي أسفنا، وقد لا يكون مفاجئا لنا، أن استعراض الوضع يكشف عن أنه لم يحرز سوى تقدم محدود للغاية بشأن هذه المسألة منذ أن أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين. ويدرك وفدي أهمية التقدم حيثما أحرز، لا سيما في تلك المجالات التي تحققت فيها نتائج عملية. لكن، هناك حدود للمدى الذي تنشط به المناقشات المتصلة بالقيود الزمنية على البيانات والأحكام المتصلة بالتكنولوجيات الحديثة أعمال الجمعية.

تسترشد الهند في موقفها إزاء هذه المسألة برغبتها في زيادة فعالية الأمم المتحدة. وتريد الهند أيضا منظمة أكثر استجابة لأولويات وتطلعات الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وتؤمن الهند بأنه لا يمكن تمكين الجمعية العامة بمجرد تعزيز الإجراءات. ولن يتم تمكين الجمعية إلاّ إذا باحترام مركزها نصا وروحا بصفتها الهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وهذا يتطلب أن تضطلع الجمعية العامة بالدور الرائد في وضع جدول الأعمال العالمي. ولا بد من أن نستخدم بصورة حاسمة سلطة الأمم المتحدة لعقد الاجتماعات خاصة في المسائل الاقتصادية. وعلى الجمعية العامة أيضا أن تستعيد محورية الأمم المتحدة في مسائل التنمية. وكانت المناقشات المواضيعية وكذلك الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

لقد اتضحت فوائد إشراك الجمعية العامة في إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية خلال الأزمة المالية الحالية. وما فتئ جزء من أعضائها من بلدان الجنوب يشير باستمرار إلى أن السياسات الاقتصادية الأصولية التي اقترحتها مجموعة من الدول تعتريها جوانب قصور خطيرة. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة صحة هذه المخاوف، التي غالبا ما يتم التعبير عنها في هذه الجمعية ولجانها. وأكدت الأحداث أيضا أهمية إعطاء هيئة تمثيلية مثل الجمعية مزيدا من الرأي في تشكيل الهيكل الاقتصادي والمالي الدولي، لا سيما في إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

الرقابة على التشريعات وعلى المواد وعلى الموظفين تمنح سلطة. وداخل منظومة الأمم المتحدة، يراقب مجلس الأمن، بأساليب عمله غير الشفافة وضرورة إصلاحه المقبولة على نطاق واسع، بعض التشريعات الحيوية وكبار الموظفين. وبينما تتمتع الجمعية العامة ببعض التأثير من خلال اللجنة الخامسة وعملية إعداد الميزانية، هناك تفاوت أساسي بين سلطة المجلس وسلطة الجمعية.

وأحد أفظع الأمثلة على كيفية وضوح هذا التفاوت يتضح من خلال عملية اختيار الأمين العام. وترى الهند أنه

ينبغي إعطاء الجمعية العامة فرصة أكبر للتعبير عن رأيها في عملية الاختيار، لكونها صوت المجتمع الدولي. لقد تم اقتراح العديد من الآليات لوضع إجراء أكثر شمولا وشفافية من أجل تعيين الأمين العام، وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق. ومن الأفضل القيام بهذه الجهود عندما لا تلوح في الأفق عملية الاختيار أو تكون مستمرة. هذا هو الوقت المناسب.

وفي رأينا، ينبغي أن يخضع تعيين كبار المسؤولين في الأمم المتحدة على مستوى وكيل الأمين العام ونائب الأمين العام للتمحيص من الهيئة العامة للدول الأعضاء، ممثلة في الجمعية العامة. ولذا، لا بد أن تؤكد الجمعية هؤلاء المرشحين لهذه المناصب الرفيعة. ويتبع هذه الممارسة الكثير من البلدان وهي تتفق مع مبادئ الديمقراطية والحكم التمثيلي.

ولا بد من معالجة مسألة تعدي مجلس الأمن على ولاية الجمعية العامة وجعل المجلس أكثر تجاوبا مع الجمعية. ويجب احترام اختصاصات الجمعية في مجالات مثل عملية وضع معايير القانون الدولي وتدوينه احتراما دقيقا.

وأود أن أنهي بياني بالقول إن توفر الإرادة السياسية وحده من شأنه أن ينشط الجمعية العامة ويمكنها. إنها الإرادة السياسية وحدها التي ستوفر للجمعية العامة الأدوات والآليات التي ستمكنها من القيام بدور في وضع القانون الدولي وتنفيذه وفي إنشاء وصون نظام عالمي منصف وعادل.

ما زال تنشيط الجمعية العامة مدرجا في جدول أعمالها منذ ١٨ عاما. وترى الهند أنه يجب تحقيق تقدم ذي معنى في المجالات التي حددتها لمنع هذه المناقشة من أن تصبح مناقشة عقيمة.

السيد ترّاغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ليس صدفة أن تأتي المناقشة المشتركة بشأن تنشيط الجمعية العامة على الفور تقريبا بعد المناقشة المشتركة لتقرير مجلس الأمن وإصلاح ذلك الجهاز. فهناك خيط مشترك يربطهما وهو: الدور الفريد للجمعية العامة وسلطتها وضرورة إبقائها قوية وهامة في علاقتها بالأجهزة الرئيسية الأخرى وبالمجتمع الدولي ككل. ويمثل ذلك إحدى أولويات الرئيس الحالي للجمعية العامة، حتى قبل أن يتبوأ منصبه، ويرحب وفدي بقيادته في هذا المسعى.

لقد قيل الكثير عن تنشيط الجمعية العامة، وتمشيا مع القرارات التي اتخذناها، سأتوخى الإيجاز.

هناك عدة جوانب لهذه المسألة، والكثير منها على جانب كبير من الأهمية السياسية. وسأنتقي من بينها دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام والعلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن. لكنني اليوم، أود أن أذكر عنصرا واحدا يعتبره وفدي أمرا جوهريا ألا وهو: دور هذه الهيئة في تنشيط نفسها.

يعود الأمر إلى حد كبير، إلى الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة لاتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على حيوية الجمعية العامة. فالميثاق يمنحها السلطة التامة للنظر في أية مسألة ترى أنها مناسبة، بما فيها المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، دون المساس بمهام وصلاحيات مجلس الأمن. نحن أسياد جدول أعمالنا ومبادراتنا السياسية. وعلينا أن نستعمل هذه السلطة وهذا النفوذ للحفاظ على الجمعية بصفتها الطرف الفاعل المحوري في النظام الدولي.

وهذا شيء نقوم به على نحو متزايد في كثير من الأحيان في السنوات الأخيرة. وتشكل المناقشات المواضيعية والتفاعلية والإجراءات المماثلة مثالا نموذجيا. فهي تساعد على إبقاء الجمعية العامة مشاركة في المناقشات بشأن المشاكل العالمية الرئيسية. والأهم من ذلك، أنها تسهم في توليد الاستجابات العالمية لهذه المشاكل. وهذه هي الحال،

على سبيل المثال، مع المناقشة التي نظمها رئيس الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بشأن الأزمة المالية الحالية.

ونستطيع أيضا ضمان حيوية الجمعية العامة – والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، رهنا بالمسألة المطروحة – وذلك باستكشاف مهامهما بصفتهما قنوات اتصال بين المبادرات المحدودة التشكيل والمجتمع الدولي الأوسع. ومرة أخرى في المجال الاقتصادي، هناك مثال جيد هو الأزمة المالية. فالجمعية العامة، وباتباع نهج سياسي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وباتباع نهج تقني، يمكن أن يساعدا في توضيح ما تجري مناقشته في مكان آخر في المؤسسات المالية الدولية والمنتديات ذات الصلة وإشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكل حالة دورها المناسب، وعلينا أن ندرك خصوصياتها، ولكنها قطعا يمكن أن تؤدي إلى إجراء حوار والاستفادة من ذلك الحوار.

وكل هذا وأكثر منه في وسعنا عمله. إنها مسألة تتعلق بتوفر الإرادة لدينا لمناقشة المسائل وصياغة المبادرات. وأن الجمعية العامة هيئة فريدة، حيث أنها تجمع المجتمع الدولي بأسره. وعلينا نحن الدول الأعضاء أن نكون نشيطين وأن يكون لدينا أحيانا من الشجاعة ما يكفي لاستعمالها في تعزيز العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق والمتفق عليها في العديد من الصكوك. وفي كل مرة تتصرف فيها الجمعية العامة، من المرجح أن نحدث فرقا على أرض الواقع، حتى ولو بصورة غير مباشرة.

ينبغي ألا نتحاشى التفاوض على القرارات اللازمة لجعل الأمم المتحدة وهيئاتها أكثر مشروعية وديمقراطية وتمثيلا. وبالقيام بذلك سنعمل على التخفيف من الأخطار التي تهدد الحياة على الكوكب وعلى تحسين رفاه شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخيرة في مناقشة هذا البند. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.